جامعة يحي فارس – المدية –

كليةالعلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات سعر الصرف عن ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: إقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

- بوزادة كريمة
- بونوة فريال

إشراف الأستاذ:

د.جعفري جمال

رتيعة محمد	رئيسا
ولد شرشال سمية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023م

جامعة يحي فارس – المدية –

كليةالعلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات سعر الصرف عن ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: إقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

- بوزادة كريمة
- بونوة فريال

إشراف الأستاذ:

د.جعفري جمال

السنة الجامعية: 2022-2023م


بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكر وعرفـــان



نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى، ومن العمل ما ترضى، والسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام. عندما يكون العمل رائعا والعمل مميزا وحين يكون الإبداع منهجا سيصبح الشكر واجب والثناء لازم، يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف: الدكتور " جعفري جمال" على التوجيهات القيمة على طول مسار إنجاز البحث، كما نشكر لجنة المناقشة على تخصيص جزء من وقتهم الثمين لقراءة وتقييم ومناقشة هذا البحث. بدون أن ننسى كل الأساتذة الذين درسونا.

إهـــــداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه والأجمل أن يهدي الغالي للأغلى إلى فيض الحب ووفاء العطاء بلا انتظار ولا مقابل إلى من كانت سندا لي في مخاض هذا العمل وميلاده، إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها، التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الاجتهاد والمثابرة وحب الاطلاع والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي الحبيب أطال الله في عمره

إلى فرحة البيت وقرة العين، أخواتي الكل باسمه ومقامه, وأجمل ما رأت عيني ابنتي أختي جنى وقمر.

إلى صديقتي وشريكتي في هذا العمل" فريال"

وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

وإلى كل طالب علم.

كريمة

إهـــــداء

إلى أحلى هدية في الحياة وأنقى إنسانة على وجه الأرض إلى منبع الحنان

إلى حكمتي وعلمي.

إلى أدبي وحلمي، إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله عليه أفضل الصلاة والسلام، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى ما وهبني الله "أمي الغالية"

إلى أعز ما في الوجود "جدتي الغالية" حفضها الله بحفضه، إلى خالد الذكر من أحمل اسمه بكل فخر، "أبي العزيز"

إلى أبي الثاني " جدي، إلى سندي في هذه الحياة

إلى إخوتي خير الدين، هيبة، عبد العالي

إلى كل أفراد أسرتي، إلى صديقتي وشريكتي في انجاز هذا العمل "كريمة"

إلى كل طالب علم

فريال

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بآلية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات إضافة إلى التطرق للعلاقة الفعالة بينهما, ولأجل هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

ولقد توصلنا من خلالها إلى أن التغيرات التي شاهدها الدينار الجزائري لم يكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني, ولكن هذه العلاقة ضعيفة فيما يخص سعر الصرف حيث توصلنا إلى عدم فعاليته في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية:

ميزان المدفوعات, سعر الصرف, تخفيض قيمة العملة, الاستثمار الأجنبي.

Abstract

This study ains to analyse the Relationship between exchange rate fluctuations and balance of payments by selecting various theoretical mechzinism of exchange rate and balance of payments component in additions to address the interactive relationchip between them, and for this purpose, We used the autoregressive distributed lag (ARDL).

Through it, We concluded that the changes witnessed by the Algerian dinar did not have significant positive results on the national

economy, But this relationship is weak with regard to the exchange rate, As we concluded that it was ineffective in achieving balance of payments.

Key words

Balance of payments, exchangerate devaluations of currency, foreing investment.

العنوان	
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	VII
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف	1-33
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	3
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وكيفية تحديده	3
المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف وطرق التنبأ بها	5
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته	11
المطلب الرابع: تقنيات تغطية مخاطر الصرف	18
المبحث الثاني: أساسيات سعر الصرف	22
المطلب الأول: وظائف سعر الصرف	22
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف	23
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف	24
المطلب الرابع: أدوات سياسة سعر الصرف	28
المبحث الثالث: سياسات وتقلبات سعر الصرف	29
المطلب الاول: سياسة سعر الصرف الأجنبي	29
المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات	31
المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات	32

خلاصة:	33
الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات	62-34
تمهيد	35
المبحث الاول: عموميات ميزان المدفوعات	36
المطلب الاول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته	36
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات	37
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات	40
المطلب الرابع: كيفية القيد في ميزان المدفوعات	42
المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وطرق معالجته	44
المطلب الاول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات	44
المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات	47
المطلب الثالث: آليات إعادة التوازن في ميزان المدفوعات	48
المطلب الرابع: تحليل ميزان المدفوعات	54
المبحث الثالث: علاقة سياسة سعر الصرف بميزان المدفوعات	57
المطلب الاول: سياسة تخفيض قيمة العملة	57
المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات	59
المطلب الثالث: شروط نجاح عملية تخفيض العملة	61
خلاصة	62
الفصل الثالث: دراسة تحليلية تقييمية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات2020/1990	105-63
تمهيد:	64
المبحث الاول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري	65
المطلب الاول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر	65
المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري2020/1990	69
المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات 2019/2000	72

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL	73
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية	73
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك	78
المطلب الثالث: منهجية التكامل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	85
المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	87
المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة	87
المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك	88
المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL	94
المطلب الرابع: دراسة صلاحية نموذج ARDL	99
خلاصة	105
الخاتمة	107-108
قائمة المراجع	109-114
الملاحق	

فهرس الجداول	
الجدول رقم(1.1): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (1989/1974)	68
الجدول رقم (2.1): يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (2020/1990)	70
الجدول رقم(1.2): اختبار ديكي فولر المطور للاستقرارية ADF	88
الجدول رقم(2.2): اختبار فيليبس بيرون للاستقرارية PP	90
الجدول رقم(3.2): اختبار الحدود لنموذج Bounds Test	93
الجدول رقم(4.2): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	95
الجدول رقم(5.2): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	97
الجدول رقم(6.2): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج	99
الجدول رقم(7.2): نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء	100
الجدول رقم(8.2): نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج	101

فهرس الأشكال	
الشكل رقم 1: آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	13
الشكل رقم 2: آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	14
الشكل رقم 3: رسم بياني لتطور سعر اصرف الدينار مقابل الدولار من2020/1990	72
الشكل رقم 4: نتائج اختبار درجة التأخير حسب معيار AIC	93
الشكل رقم 5: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيJB	103
الشكل رقم 6: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي	104

مقدمة

مقدمة:

يعاني اقتصاد الجزائر من آثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ظل تشبكات العلاقات بين الدول والتطور الذي شهده العالم إلى جانب كثرة المبادلات التجارية الدولية أدت إلى ظهور عدة مشاكل وأهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية, كون أن العملة أساس كل المبادلات التجارية الداخلية والخارجية إلى جانب تسوية وتنظيم مدفوعات الدولة من ناحية الحقوق والالتزامات, وعليه فإن سياسة سعر الصرف تؤثر على ميزان المدفوعات أي دولة.

يعد سعر الصرف من مظاهر العولمة وذلك لكونه يستخدم لتسوية المعاملات التجارية بين الدول، ويستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتبارها أداة للوساطة في العلاقات الاقتصادية الدولية، وسلوك الصرف كغيره من المتغيرات الاقتصادية يحكمه عدم التأكد وعدم يقين بسبب التغيرات التي يشهدها تطورها.

وإن تناول العلاقات المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد أمر حتميا، نظرا للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصول بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدول لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، وتقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، لذلك تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على غيرها من خلال تبادلها في السوق نتيجة التصدير والاستيراد للسلع والمنتوجات.

- **إشكالية الدراسة:**

- إلى أي مدى يمكن لسعر الصرف أن يؤثر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2020/1990)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات
- هل توجد علاقة بين الأستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات؟
- كيف يمكن معالجة الأختلال في ميزان المدفوعات ؟

- **فرضيات الدراسة:**

- وجود تأثير سلبي معنوي لسعر الصرف على ميزان المدفوعات في المدى طويل .
- وجود تأثير سلبي وغير معنوي الأستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات .
- بتخفيض العملة وهو آلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

- الموضوع يندرج تحت إطار التخصص.
- الأهمية البالغة لدى سعر الصرف وميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري.
- أهمية سياسة سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات.
- الميول الشخصي لهذه الدراسة ذات الطابع القياسي.

- **أهداف الدراسة:**

- تحديد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.
- محاولة لمعرفة أهم التطورات التي توصل إليها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.
- محاولة إبراز أهمية ميزان المدفوعات للدولة وإبراز أهم مؤشراته.
- دراسة سلوك سعر الصرف على الدينار الجزائري.

- **حدود الدراسة:**

- الحدود الزمنية: الفترة الممتدة بين (1990-2020).
- الحدود المكانية: الدولة الجزائرية هي محل الدراسة.

- الموضوعية: تمثلت في دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري باعتبار سعر الصرف قناة اتصال الجزائر مع دول العالم لتعزيز العلاقات الاقتصادية.

- **الدراسات السابقة:**

– أمين غوبال، أثر التغير في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر،2015/1990، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، فرع مالية وتأمينات وتسيير المخاطر جامعة أم البواقي 2016/2015،حاول هذا الباحث في دراسته على معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان، المدفوعات، وكذلك معرفة مدى تأثير ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات سعر الصرف الدينار بالنسبة للعملات التي تتعامل معها الجزائر، ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى بعض النتائج التالية:

يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطات النقدية للدولة،ويتأثر سعر الصرف كذلك بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، ولم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات. إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول، وفي الاخير نقول أن النماذج المتوصل إليها لا تتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري.

– أميرة بوقطه، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية لحالة الجزائر، 2016/2000،مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل،2018/2017، وقد حاولت هذه الباحثة من خلال دراستها إلى تحديد طبيعة

العلاقة الموجودة بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات، وايجاد بعض الآليات المثلى لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ومعرفة مدى فعالية سياسات الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات، ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى بعض النتائج :

بينت لنا الدراسة أن تأثير سعر الصرف الدينار الجزائري كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات وذلك يعود إلى عدم مرونة وقلة استجابة الصادرات والواردات لتقلبات أسعار الصرف، فهو يتأثر بشكل كبير بأسعار البترول في الأسواق العالمية، الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات الجزائري لا يؤدي إلى تحسن الاقتصاد لأنه يرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، التي تعتبر الدعامة الأساسية والوحيدة لتنمية القطاعات الأخرى. إن الانخفاض المستمر الذي يشهده الدينار مقابل الأورو والدولار، وهي السياسة المتبعة من أجل التخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، فقد شهدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن السياسات المتبعة لحد الآن لم تحقق الأهداف المسيطرة.

– خيرة بركان، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2018/1970)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي،جامعة يحيى فارس المدية، (2020/2019)، وقد حاولت الباحثة من خلال دراستها قياس العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات، وكذلك الوقوف على واقع تقلبات سعر الصرف وتطور ميزان المدفوعات في الجزائر. والنتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة هي:

أن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما تم التوصل أيضا إلى أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر أي وجود علاقة عكسية بينهما وهو ماتوصلنا إليه في دراستنا.,و توصلنا كذلك إلى وجود علاقة طردية

بين الاستثمار الاجنبي و ميزان المدفوعات أي موجب وغير معنوي بينما درستنا توصلنا إليه إلى وجود علاقة عكسية أي سالب وغير معنوي.

– بن هادي عبد الهادي، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات،دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر(2019/1980)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصاد واستشراف، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، سنة (2021/2020)، حاول هذا الباحث من خلال دراسته تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وكذلك معرفة أهم التطورات لكل من سعر الصرف الدينار وميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة، ومحاولة دراسة أثر تغير سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري. ومن خلال الدراسة التي قام بها الباحث توصل إلى مجموعة من النتائج هي:

وجود تأثير إيجابي معنوي بين سعر الصرف وميزان المدفوعات أي وجود علاقة طردية بينما توصلنا في درستنا إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين أي سالب ومعنوي، لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني، النماذج التي توصلو إليها لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي. وميزان المدفوعات لا يتأثر بسعر الصرف في الجزائر في المدى القصير.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد:

إن تشابك العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسما بسعر الصرف الأجنبي حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية، ولقياس عملة موحدة بين دول العالم أوجب الأمر توفيق بين مختلف العملات مما خلق معادلة القيم النقدية أو ما يعرف بسعر الصرف. فمن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية بالغة لما له من تأثير مباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالخصوص على وضعية ميزان المدفوعات كما أنه يتميز بالتغير المستمر باختلاف الأنظمة من الثابتة القابلة للتعديل إلى المرنة.

وتعتبر سياسة سعر الصرف أحد أدوات السياسة الاقتصادية الهامة التي تعتمد عليها الدولة في حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات والمشاكل الاقتصادية المحيطة بها، ولذا سنحاول الإلمام بمختلف الأسس النظرية لسعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية, وجوذ أداة للتسوية ومقياس للقيمة, فاقتناء سلعة معينة من بلد لايتم دفع قيمتها بالعملة المحلية , بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملة الأجنبية , ويطلق على هذه النسبة في الأدبيات الأقتصادية بسعر الصرف حيث يحتمل مكانة كبيرة في الأقتصاد كونه يؤثر على الاقتصاديات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وكيفية تحديده

- يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من دولة أو دول أخرى، أي أنه المعدل الذي تحدث على أساسه مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم.[1]
- هو مكان تلاقي عرض وطلب مختلف العملات ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة.[2]
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.[3]
- هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.[1]

---

[1] الدكتور حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**، دار الزهرة الشرق، 116 شارع محمد فريد، القاهرة، بدون طبعة، ص38.

[2] رمضاني محمد السعيد وآخرون، أثر **تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات**–دراسة حالة الجزائر– مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2022/2021، ص4.

[3] ياسر تاج السر الحاج أبو هريرة،**أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان** ،خلال الفترة 2015/2000، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، 2016، ص8.

- ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي.

كيفية تحديده:

في الحقيقة أن سعر الصرف يتحدد طبقا للعوامل المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي والطلب على نتيجة استيراد وتصدير السلع، وانتقال رؤوس الأموال، وتدخل البنوك والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من الأهداف وكذلك المضاربون.[2]

- **تحديد سعر صرف العملة في ظل نظام الذهب:**

حتى عام 1931 كانت هناك علاقة ثابتة بين الذهب وكل عملة وطنية حيث كان سعر صرف العملة محكوم بأوزان معينة من الذهب، ومن خلال هذه المقارنة كانت تسهل مقارنة قيم العملات المختلفة، وذلك على أساس مقارنة عدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة بعدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة أخرى.

- **تحديد سعر صرف العملة بتفاعل قوى العرض والطلب:**

بعد عام 1931 خرجت الدول على نظام الذهب، وأوقفت بذلك قابلية صرف العملة الورقية بالعملات الذهبية أو السبائك الذهبية، ومن هنا فإن سعر صرف أية عملة وطنية أصبح يتحدد بطريقة أخرى، ولما كان السعر يوجه عام يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب في الأسواق، فإن زيادة عرض العملة الوطنية تعكس ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية والعكس.

---

[1] بن عطه محمد عبد الحكيم، وآخرون، **تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات**–دراسة حالة الجزائر–خلال الفترة 2019/1990، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي سنة 2020/2019، ص3.

[2] عبد الرحمان علي الجيلالي، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والأمل، مجلد 4، العدد3، سبتمبر 2015، ص8.

- **عرض الصرف الأجنبي:** على عكس منحى العرض يشتق من الفقرات الدائنة في ميزان المدفوعات, أي من المعاملات التي تؤدي إلى استلام المقبوضات النقدية من الخارج، ويمكن حصر مصادر العرض الكلي للصرف الأجنبي على الوجه الآتي:

-استيراد السلع أو الاستيراد المنظورة.

-التحويلات من جانب واحد إلى الخارج.

-استيراد الخدمات أو الاستيرادات غير المنظورة.

-صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

-استيراد الذهب لأغراض نقدية.[1]

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف، وطرق التنبؤ بها.

في هذا المطلب سنتحدث عن أنواع سعر الصرف

1.سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية أو سعر العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، فهو يعبر عن السعر الجاري ولا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية لعملة في البلدين كما يتم تحديد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي (مؤشر سعر الصرف الإسمي)، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة تقلبات في العملات الأخرى بالنسبة لعملة المعنية، وذلك بإعطاء كل عملة من هذه العملات وزن مرجح أو أهمية نسبية تتفق مع دور العملة في العلاقات النقدية الدولية.

كما ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى:

-سعر الصرف الرسمي: وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

[1] سليم رشيد عبود الزبيدي، **أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم** -دراسة تطبيقية في سوق العراق الأوراق المالية- للمدة 2011/2005، مجلة الإدارة والاقتصاد، ا لمجلد3، العدد12، ص135.

-سعر الصرف الموازي: هو السعر المتعامل به في السوق الموازية في نفس البلد لنفس العملة.[1]

2.سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج الموارد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائري والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:[2]

$$TCR = \frac{TCN/Pdz}{1\not\exists/pus} = \frac{TCN.pus}{pdz}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN:سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطيناPus/1القوة الشرائية الأمريكية في أمريكا، أماTCN/Pdz فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس

[1]منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات**-دراسة قياسية لحالة الجزائر-خلال الفترة 2009/1970، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ودولية، جامعة وهران، 2013/2012، ص46.

[2] دعاس مختار، آخرون، **اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر**، خلال الفترة 2020/1980، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي, الدكتور يحي فارس, المدية2022/2021، ص4-5.

الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.

3.سعر الصرف الفعلي:

يعتبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لا سبيرز LASPEYRES لأرقام قياسية.[1]

4.سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

بدأ استخدام مؤشرات سعر الصرف الفعلي بالمؤشرات الاسمية ولكنه فيما بعد توسع ليتضمن المؤشرات الحقيقية في صيغتها الأكثر معيارية ومثل هذه المؤشرات ماهي إلا مؤشرات سعر الصرف الفعلي الاسمي المنخفض أو المكيف ليلائم مؤشرات الأسعار النسبية وبدأ استخدام المؤشرات الحقيقة عندما لوحظ ان كثيرا من الاختلافات في المؤشرات النسبية يرجع إلى الاختلافات التضخمية بينا الأقطار ولهذا فقد خفض المؤشر الإسمي بمؤشرات يصف معدلات التضخم النسبية وعلى وجه الدقة فقد أزيلت آثار الأسعار على حركات سعر الصرف المقاسة بالمؤشرات الإسمية وهذا يفضي إلى أن تكون النتيجة هي نظير حقيقي يقيس بشكل ملائم أثر الحقيقي لتغيرات سعر الصرف على الظاهرة الحقيقية (الميزان التجاري) أن المؤشر الإسمي المنخفض (الحقيقي) ليس دائما يجسد مفهوم سعر الصرف لأن الأخير هو مقياس إسمي، أصلا ويعني السعر النسبي للعملتين.[2]

5.سعر الصرف التوازني:

---

[1] دعاس مختار, نفس المرجع السابق، ص5-6.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، طبعة الأولى، دار صفاء،عمان،2011م-1432هـ.ص31-32.

هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن السعر الصرف التوازني المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكافي.[1]

-
- **طرق التنبؤ بأسعار الصرف:**

إن التنبؤ بأسعار الصرف مهمة صعبة للغاية، ولهذا السبب فإن الكثير من الشركات والمستثمرين يتحوطون ببساطة من مخاطر عملاتهم. ومع ذلك يمكن لأولئك الذين يرون قيمة في التنبؤ بأسعار الصرف ويريدون فهم العوامل التي تؤثر على تحركاتهم استخدام هذه الأساليب، فوجود توقعات لسعر الصرف لاتخاذ القرارات مهم للغاية لتقليل المخاطر وتحقيق أقصى قدر من العائدات.

-التنبؤ بأسعار الصرف مع تعادل القوة الشرائية PPP:

ربما يكون تعادل القوة الشرائية هو الأسلوب الأكثر شيوعا. يعتمد التنبؤ ppp على القانون النظري لسعر واحد، الذي ينص على أن البضائع المتطابقة في مختلف البلدان يجب أن يكون لها أسعار مماثلة.

على سبيل المثال، قلم الرصاص في كندا يجب أن يكون بنفس سعر قلم الرصاص في الولايات المتحدة الأمريكية بعد مراعاة سعر الصرف واستبعاد تكاليف المعاملات والشحن.[2]

يتوقع تعادل القوة الشرائية أن يتغير سعر الصرف لتعويض تغيرات الأسعار بسبب التضخم على أساس هذا المبدأ الأساسي. لاستخدام المثال أعلاه، افترض أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار أقلام الرصاص في الولايات المتحدة بنسبة 4% خلال العام المقبل بينما من

[1] أمين غوبال، **أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات**–دراسة قياسية لحالة الجزائر 2015/1990،مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص6.

[2] سامر مظهر قنطقجي، الموقع1442.Shawwal.108.May2021 .GIEM–Volume No.ص68–69.

المتوقع أن ترتفع الأسعار في كندا بنسبة 2% فقط. الفرق بين التضخم بين البلدين هو :4%-2%=2%.

هذا يعني أنه من المتوقع أن ترتفع أسعار أقلام الرصاص في الولايات المتحدة بشكل أسرع مقارنة بالأسعار في كندا.في هذه الحالة يتوقع PPP أن ينخفض الدولار الأمريكي بنسبة 2% تقريبا للحفاظ على أسعار القلم بين البلدين متساوية نسبيا، لذلك إذا كان سعر الصرف الحالي 90 سنتا لكل دولار كندي، فإن PPP يتوقع سعر صرف:

(1+0.02)×(US $0.90per CA $1)=US $0.92 per CA $1

وهذا يعني أن الأمر سيستغرق الآن 91.8 سنتا أمريكيا لشراء دولار كندي واحد.

-القوة الاقتصادية النسبية:

كما يوحي الاسم، فإن نهج القوة الاقتصادية النسبية ينظر إلى قوة النمو الاقتصادي في مختلف البلدان من أجل التنبؤ باتجاه أسعار الصرف. يعتمد الأساس المنطقي لهذا النهج على فكرة أن وجود بيئة اقتصادية قوية ونمو مرتفع محتمل من المرجح أن يجذب استثمارات من المستثمرين الأجانب. ومن أجل شراء الاستثمارات في البلد المرغوب فيه، سيتعين على المستثمر شراء عملة البلاد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الذي يجب أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.[1]

هذا النهج لا ينظر فقط في القوة الاقتصادية النسبية بين البلدان. يأخذ نظرة أكثر عمومية وينظر في جميع تدفقات الاستثمار، على سبيل المثال هناك عامل آخر يمكنه جذب المستثمرين إلى بلد معين وهو أسعار الفائدة. ستجذب أسعار الفائدة المرتفعة المستثمرين الذين يبحثون عن أعلى عائد على استثماراتهم ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة، مما سيؤدي مرة أخرى إلى ارتفاع قيمة العملة. على العكس يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة أن تحفز المستثمرين في بعض الأحيان على تجنب الاستثمار في بلد معين أو حتى اقتراض

[1] سامر مظهر قنطقجي, نفس المرجع السابق،ص69-70.

عملة تلك الدولة بأسعار فائدة منخفضة لتمويل استثمارات أخرى.تعرف هذه الإستراتيجية عادة باسم التجارة المحمولة.

لا تتنبأ طريقة القوة الاقتصادية النسبية بما ينبغي ان يكون عليه سعر الصرف، على عكس نهج تعادل القوة الشرائية. بدلا من ذلك يمنح هذا النهج المستثمر إحساسا عاما بما إذا كانت العملة سترتفع أم تنخفض وتشعر بشكل عام بقوة الحركة. عادة ما يتم استخدام هذا النهج مع طرق التنبؤ الأخرى للإنتاج نتيجة أكثر احتمالا.

-نماذج الاقتصاد القياسي:

طريقة شائعة أخرى تستخدم للتنبؤ بأسعار الصرف تتضمن عوامل تجميع تعتقد أنها تؤثر على تحركات العملات وإنشاء نموذج يربط هذه العوامل بسعر الصرف. تعتمد العوامل المستخدمة في نماذج الاقتصاد القياسي على النظرية الاقتصادية، ولكن يمكن إضافة أي متغير إذا كان يعتقد أنه يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف.

طريقة شائعة أخرى تستخدم للتنبؤ بأسعار الصرف تتضمن عوامل تجميع تعتقد أنها تؤثر على تحركات العملات وإنشاء نموذج يربط هذه العوامل بسعر الصرف. تعتمد العوامل المستخدمة في نماذج الاقتصاد القياسي على النظرية الاقتصادية، ولكن يمكن إضافة أي متغير إذا كان يعتقد أنه يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف.

على سبيل المثال، افترض أن أحد المتنبئين لشركة كندية قد تم تكليفه بالتنبؤ بسعر صرف USD/CAD خلال العام المقبل. أنهم يعتقدون أن نموذج الاقتصاد القياسي سيكون وسيلة جيدة لاستخدام وقد بحثت العوامل التي يعتقدون أنها تؤثر على سعر الصرف. من خلال أبحاثهم وتحليلاتهم، استنتجوا أن العوامل الأكثر تأثيرا هي: فرق سعر الفائدة بين الولايات المتحدة وكندا INT، والفرق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP ومعدل نمو الدخل IGR بين الاثنين بلدان نموذج الاقتصاد القياسي الذي توصلوا إليه يظهر على النحو التالي:

USD/Cad (1−year) =z +a (INT) + b (GDP) +c (IGR)

حيث:

Z =ثابت الصرف الأساس.

c ; b ; A =معاملات تمثل الوزن النسبي لكل معامل.

INT =الفرق في أسعار الفائدة الأمريكية والكندية.

GDP =الفرق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

IGR =معدل الفرق في معدلات نمو الدخل.

بعد صنع النموذج، يمكن توصيل المتغيرات INT; GDP; IGR لإنشاء توقعات.ستحدد المعاملات c،b،a مقدار تأثير عامل معين على سعر الصرف واتجاه التأثير (سواء كان موجبا أم سالبا). ربما تكون هذه الطريقة هي أكثر الطرق تعقيدا واستهلاكا للوقت، ولكن بمجرد إنشاء النموذج يمكن بسهولة الحصول على البيانات الجديدة وتوصيلها لتوليد توقعات سريعة.

إن التنبؤ بأسعار الصرف مهمة صعبة للغاية، ولهذا السبب فإن الكثير من الشركات والمستثمرين يتحوطون ببساطة من مخاطر عملاتهم، ومع ذلك يمكن لأولئك الذين يرون قيمة في التنبؤ بأسعار الصرف ويريدون فهم العوامل التي تؤثر على تحركاتهم استخدام هذه الأساليب كمكان جيد لبدء أبحاثهم.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته.

1. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

باعتباره متغيرا يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم هذه العوامل نجد.

1−1.التغير في الميزان التجاري:

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.[1]

1-2.التغير في قيمة الصادرات والواردات:

فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة وسيحصل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة إلى سعر الصرف.[2]

1-3. تغير معدلات التضخم:

للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة. فمثلا عند انخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.

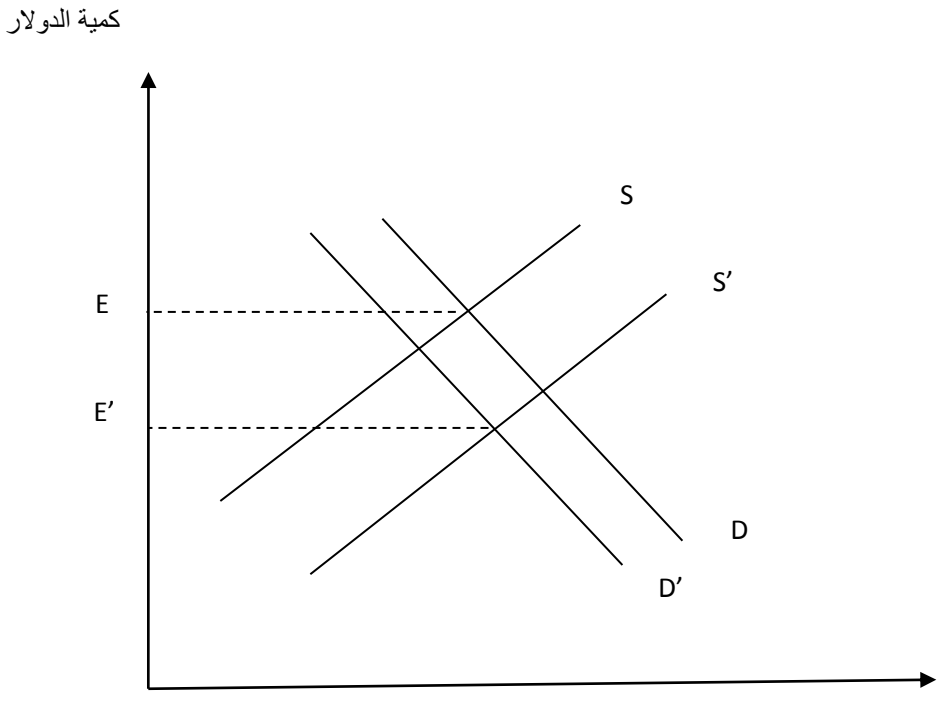
---

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان-الأردن،2016،ص19.

[2] يونس مداني، وآخرون، **أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي**-دراسة حالة الجزائر 2015/2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018، ص22.

وللتوضيح نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى "D`" ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى "S`" وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E`".[1]

الشكل رقم 1: آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي, سعر الصرف الحقيقي التوازني, عمان الأردن, ص 19.

[1] يونس مداني, نفس المرجع السابق، ص21.

وللحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم يعمل على تقليل الاستيراد من طرف الأجانب من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

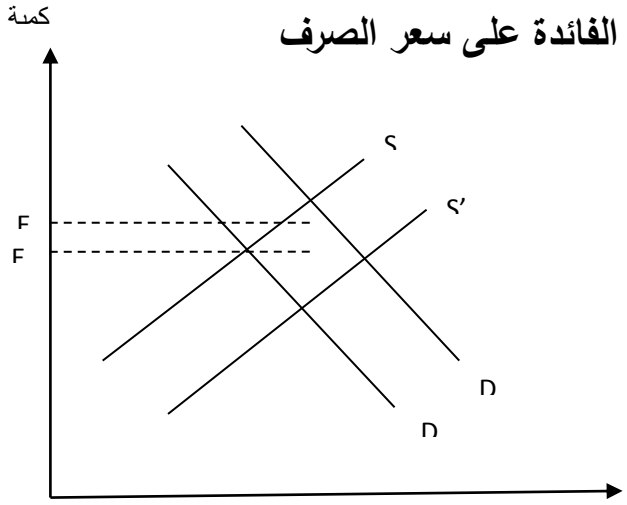
1-4.التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى "D" بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا إلى "S"كما هو موضح بيانيا في الشكل 2، فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.[1]

الشكل رقم 2: آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



[1] نفس المرجع السابق، ص 22.

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي, **سعر الصرف الحقيقي التوازني**, عمان الاردن, ص10.

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت إلى المعدلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى "D" بينما ينتقل عرض المارك في ألمانيا إلى "S" كما هو موضح بيانيا. فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة.

1-5. التدخلات الحكومية:

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها ودلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية،وتتم هده التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب وعليها، ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هده العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي.[1]

1-6.كمية النقود:

كان الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقود بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ،هذه العلاقة تكون بنفس النسبة والاتجاه وقد أكدت المدرسة

[1] نفس المرجع السابق، ص22-23.

النقدية بزعامة فريد مان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.[1]

1-7.سعر الفائدة:

مع زيادة تشابك الاقتصاديات العالمية في إطار العولمة المالية حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود أصبح لسعر الفائدة دورا هاما في تحديد أسعار الصرف، إذ بمجرد ارتفاع سعر في بلد معين تتهافت إليه رؤوس الأموال الأجنبية للتوظيف في الأسواق المحلية، الشيء الذي يزيد في الطلب على العملة المحلية ويرتفع سعر صرفها إلى أن يحدث نوع من التوازن بين أسعار الفائدة والعوائد في الدول المستقبلة لرؤوس الأموال والدول المصدرة لها، كما أنه يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في ذلك البلد، أي عندما ينخفض سعر الفائدة يقل الطلب على تلك العملة وينخفض سعر صرفها، وهذا ما يعرف بوضعية تعادل أسعار الفائدة والتي تعني أنه في عالم تسوده حرية حركة الأموال فإن العوائد على مختلف الاستثمارات متساوية في البلدان المعنية.[2]

1-8.التوقعات:

إن أسواق الصرف الأجنبي مثلها مثل الأسواق المالية الأخرى تتأثر لأي من الأخبار التي تشير إلى تأثيرات المستقبلية، فإن الأخبار عن وجود موجة محتملة للتضخم في أمريكا قد يدفع تجار العملة لبيع الدولار الأمريكي لتوقعهم انخفاض قيمته في المستقبل وهذه الاستجابة التي أبداها السوق لهذه الأخبار فرضت ضغطا تنازليا على الدولار بشكل آلي.

1-9.ميزان المدفوعات:

---

[1] بن العارية أحمد وآخرون، التنبؤ بأسعار صرف الدينار الجزائري باستخدام الشبكات الاصطناعية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ’مجلد 2، العدد6، ص10.

[2] طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الكلية (سعر الصرف ،والنمو الاقتصادي) بالجزائر**، الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم، تخصص اقتصاد كمي،جامعة آبي بكر بالقايد، تلمسان ،2019/2018، ص75.

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب وجود فائض فإن هذا يعني زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا يعني وجود عجز فهذا يعبر عن الزيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية.

2.مخاطر تقلباته:

2-1.تعريف خطر الصرف:

يمكن تعريف خطر الصرف بأنه التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد المحلي الناتج عن تغيرات أسعار الصرف وهو ما يمس القروض والتحويلات والديون بالعملة الصعبة، ويمكن تعريفه أيضا بأنه الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات وأسعار الصرف العملات الأجنبية، عوائد المؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية.[1]

2-2.أنواع مخاطر سعر الصرف:

في مجال التعامل بالعملات الأجنبية هناك عدة مخاطر يجب أن تأخذ بالحساب وأهم هذه المخاطر:

- **المخاطر المالية (مخاطر تقلبات أسعار الصرف):**

من المتعارف عليه دوليا أن أسعار العملات تتغير يوميا بحوالي 1% عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة في سوق العملات الأجنبية وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطر كبيرة.

- **مخاطر الائتمان:**

[1] أميرة بوقطه، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات**-دراسة تحليلية لحالة الجزائر-خلال الفترة الممتدة 2000 /2016، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحى، جيجل،2018/2017، ص15.

وتدعى أيضا بمخاطر عدم السداد وهي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزامه في الوقت المحدد، بسبب إفلاسه أو عدم قدرته على التسديد، ويمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كائتمان للأطراف الأخرى والتمييز بين مبالغ الائتمان الممنوح لعمليات التعامل بالعمليات ومبالغ الائتمان الممنوح لعمليات السوق النقدي.

- **مخاطر التمويل:**

وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

- **مخاطر الأسعار:**

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

-**أسعار الفوائد على العملات:** تؤثر أسعار الفوائد على العملات على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عملية المقايضة وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

-**أسعار العملات لنفسها:** وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطر فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.[1]

المطلب الرابع: تقنيات تغطية مخاطر الصرف.

إن فعالية التسيير الأمثل لمخاطر الصرف تستند على الإستراتيجية التي تتبناها المؤسسة من أجل التغطية ضد هذه المخاطر، وهذا بعد تمييز قياس وإدارة هذه الأخيرة، وبالأخذ بعين

[1] أميرة بوقطه, نفس المرجع السابق،ص 15-16.

الاعتبار عدة عوامل تخضع لها الإستراتيجية المتبعة، نذكر منها درجة التأثر بمخطر الصرف ونتائج تنبؤات الاختصاصيين نستنتج ثلاثة استراتيجيات لتغطية مخاطر الصرف:

- ترك وضعية صرف المؤسسة مفتوحة ودون تغطية، وبالتالي تعرض هذه الأخيرة لحالات مضاربة نظامية (طويلة أو قصيرة)، بالإضافة إلى مخطر خسائر أو مكاسب في حالة تقلبات أسعار الصرف.
- اللجوء لطرق التغطية الكلاسيكية.
- استخدام الوسائل الجديدة للتغطية.

تقوم المؤسسات باختيار التقنيات المستخدمة للتغطية ضد مخاطر الصرف التي يمكن أن تتعرض لها، وتنقسم هذه التقنيات إلى:

1. التقنيات الداخلية للتغطية ضد مخاطر الصرف:

تتمثل هذه التقنيات في:

1-1.اختيار عملة الفوترة:

عملة الفوترة هي العملة التي يتم على أساسها تحرير عقد شراء أو بيع دولي، حيث تكون لأطراف العقد حرية اختيار هذه العملة، والتي تكون مناسبة لتحقيق هدفهم المتمثل في تقليص مخاطر الصرف، ويتوفر هنا اختيارين،اختيار العملة الوطنية، اختيار عملة أجنبية أخرى.

-اختيار العملة الوطنية:

تقوم عدة مؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقبول المعاملات المفوترة بعملتها الوطنية فقط.

-اختيار عملة أجنبية أخرى:

لأسباب متعددة قد تقوم المؤسسة باختيار عملة أجنبية للفوترة، وتكون في أغلب الأحيان عملة ثالثة أي لا عملة المؤسسة ولا عملة الطرف الآخر.[1]

1-2.تغيير طريقة التسديد:

ترتكز هذه التقنية على تغيير آجال التحصيل أو السداد بالعملة الأجنبية سواء بالتأخير أو التعجيل المتعلقة بالمعاملات التجارية الخارجية، حسب توقعات تغيرات أسعار الصرف.

إذا كانت توقعات المصدر تشير إلى ارتفاع في قيمة عملة الفوترة، فإنه سيلجأ إلى أجل تحصيل حقوقه للاستفادة من سعر يحقق له مكسب صرف.

في حين يتعرض المستورد لإشكالية معاكسة، أي إن كانت التوقعات تشير إلى في قيمة عملة الفوترة فسيترتب عليه تعجيل أجل التسديد.

1-3.الخصم المالي:

هذه التقنية مخصصة فقط للمعاملات التجارية، حيث يقدم المصدر خصما لزبائنه بغرض تشجيعهم على التسوية الفورية للمعاملة، ويمثل هذا الخصم تكلفة التغطية ضد مخطر الصرف لعملية بيع آجلة.

1-2.المقاصة:

وهي العملية التجارية أين يلتزم البائع بالقيام بعمليات شراء، تحويل أو طلب خدمات على مستوى بلد زبونه. حيث يتم تحصيل الحقوق وتسديد الديون بنفس العملة، أي الحد من استخدام عملات الفوترة، من أجل التحكم في دخول وخروج التدفقات النقدية.

يلاحظ وجود نوعين من المقاصة، الأول ثنائي الأطراف والثاني متعدد الأطراف.[2]

-المقاصة ثنائية الأطراف:

[1] مصار منصف، **محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار/أورو**، دراسة قياسية 2010/2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي، جامعة وهران 3، 2013/2012، ص21.

[2] مصار منصف, نفس المرجع السابق، ص22.

يطبق في حالات استثنائية، أي في حالة مؤسستين تربطهما علاقة تجارية وتقومان بمبيعات متبادلة.

-المقاصة متعددة الأطراف:

تقوم كبار المجموعات الدولية التي لديها فروع في الخارج بتجميع ومقاصة التدفقات ما بين المجموعات بنفس العملة وفي نفس التاريخ، فهي تسمح بتقليل عدد ومبالغ التحويلات التي تجري بين فروعها.

1-3.التسعير:

يربط مخطر الصرف بسرعة تقلبات العملة، حيث تجد المؤسسة نفسها أمام عدة اختيارات:

-الفوترة بعملة ثابتة.

-اعتماد، كان بالإمكان، سعر مرجعي في الفوترة.

تقوم هذه المجموعات بتحويل الأرصدة عوض تحويل كل المبالغ.

-اعتماد نفق (سعر أدنى وسعر أقصى).

2.التقنيات الخارجية للتغطية ضد مخاطر الصرف:

نذكر منها ما يلي:

2-1.الصرف الآجل:

هو الاتفاق الحالي على بيع وشراء كمية محددة من العملة الأجنبية، على أن يؤجل التسليم والاستلام إلى الأجل المتفق عليه أي أجل الاستحقاق، بناء على سعر الصرف السائد حاليا،ويسمى السعر الآجل.

2-2.مبادلات العملات:

تعتبر عملية مزدوجة(إقراض/اقتراض)، أي يقوم طرفي العقد بمبادلة رؤوس الأموال المحررة بعمليتين مختلفتين، وذلك حسب سعر محدد في بداية العملية (السعر العاجل في تاريخ العقد) وتمر هذه العملية بثلاث مراحل:

-مبادلة رؤوس الأموال (في تاريخ العقد).

-مبادلة أسعار الفائدة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

-تسديد رؤوس الأموال (مبادلة رؤوس الأموال في الاتجاه المعاكس ،في نهاية العقد).

2-3.عقود الخيارات:

عقود الخيارات هي بطبيعتها عمليات آجلة وعقود مستقبلية مع اختلاف هام، وهو أن مشتريها يملك حق الخيار لإتمام العملية أو الرجوع عنها،وهي تعطي للمشتري حق شراء (يسمى خيار الشراء)أو(بيع يسمى خيار البيع)كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد(خيار أوروبي)أو بأي تاريخ قبل الموعد المحدد(خيار أمريكي)وبسعر محدد(سعر مضارب).

2-4.العقود المستقبلية:

هي عقود نمطية تلزم كل من البائع والمشتري بتسليم واستلام كمية محددة من العملات الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق منظم (البورصة)ومحدد في وقت إبرام العقد على أنه يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل.

2-5.تسبيقات الصرف بالعملة الأجنبية:

تمثل تسبيقات الصرف أداة للتغطية ضد مخاطر الصرف، إلى جانب أنها وسيلة لتمويل التجارة الخارجية، حيث يقوم البنك بإقراض العملات الأجنبية لمؤسسة مصدرة كانت أم مستوردة.

2-6.تأمين الصرف:

تقوم شركات التأمين باقتراح وثائق تأمين على المؤسسات التي تريد تغطية عمليات التصدير والاستيراد.[1]

المبحث الثاني: أساسيات سعر الصرف.

المطلب الأول: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:

- **وظيفة قياسية:**حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.
- **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.[2]

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف.

- **أنظمة سعر الصرف الثابتة:** وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

[1] مصار منصف, نفس المرجع السابق، ص 26.

[2] أويابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي**–دراسة حالة الجزائر–2009/1990، مذكرة شهادة الماجستير، التجارة الدولية، جامعة غرداية، سنة 2011/2010،ص14.

- عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة القوة والاستقرار وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير.
- سلة من العملات:يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أومن العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتداد لسلة من العملات المكونة للإيكو سابقا.
- ضمن هوامش معينة:سواء تعليق التثبيت بعملية واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.
- **أنظمة الصرف المرنة:** تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير، منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل: سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.
- التعويم المدار: ضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- التعويم الحر: هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرير من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لأن تشكل قيدا.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

1. نظرية تعادل القوة الشرائية:

[1] خيرة بركان وآخرون، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات** –دراسة قياسية لحالة الجزائر–خلال الفترة 2018/1970، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحيى فارس، المدية، سنة 2020/019، ص 7–8.

يعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل حيث ظهرت عام 1916 وقد أطلق على هذه النظرية اسم نظرية تعادل القوة الشرائية وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها القوة الشرائية في الخارج أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.

وتقول النظرية بأن هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات الورقية المستقلة فيحل محل حدي دخول وخروج الذهب، ويتوقف هذا المستوى فيما بين عملة وأخرى على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولتين ويطلق على هذا المستوى اسم حد تعادل القوة الشرائية وبناء عليه فإن سعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي يساوي بين قوتهما الشرائية.

إن هذه النظرية ورغم مجهوداتها في تفسير سعر الصرف إلا أنها أغفلت مجموعة من العناصر لها أثر كبير في تحديد العلاقة بين عملتين لعل أهمها:

- تباين دوال الإنتاج بين الاقتصاديات.
- اختلاف تكلفة عناصر الإنتاج ومدى وفرتها.
- اختلاف أساليب وطرق حساب التضخم في دولة أخرى.
- التباين في الأنظمة الجبائية والاعفائية التي قد تمس منتج وتترك آخر.
- اختلاف مستويات الطلب على السلع نتيجة تباين أذواق المستهلكين وعاداتهم.

إذ أن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية فإذا افترضنا أن: [1]

R = هو سعر الصرف.

Pa = مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية.

[1] جلابي كريمة، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر**، خلال الفترة 2019/1990، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحيى فارس، المدية،2021/2020، ص5-7.

Pb = مستوى الأسعار العالمية مقدرا بإحدى العملات.

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقا لهذه النظرية:

وبصورة أخرى

R= pa / pb.....(1)

R.pb=pa.....(2)

إذ أن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافا مع سعر الصرف مضروبا في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار ويمكن إيضاح ذلك

R1= R.Pa0 / Pb0.....(3)

R = سعر الصرف الجديد

R = سعر الصرف القديم

Pb0 = الرقم القياسي للتغير في الأسعار

وقد استنتجنا من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، وإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية فالاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب)، وتفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية أي هناك حرية للتجارة الخارجية وفي ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات الآتية:

-صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

–تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية.

– النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف.

– عدم اهتمام النظرية بأثر تعريفة الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم الحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

2.نظرية تعادل معدلات الفائدة:

بدأ كينز باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث تسعى إلى الكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لابد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف يعني الاختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية.[2]

3.نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة:

تبنى هذه النظرية على تدفق السلع والخدمات ووفقا لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساوات في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة، فإذ كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن الصرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية، ونتيجة

[1] جلابي كريمة, نفس المرجع السابق، ص8.

[2] بن هادي عبد الهادي وآخرون، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات**–دراسة تحليلية قياسية–لحالة الجزائر،2019/1980، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي واستشراف،جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2021/2020، ص16.

لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغيير سعر الصرف فإذ كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل فإن في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوبا وذلك لإنتاج سلع التصدير وإنتاج سلع البديلة واردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة.

4.نظرية الارصدة:

تقوم على أساس أن سعر الصرف يتحدد وفقا لميزان المدفوعات،إذا حقق ميزان المدفوعات عجزا مما يعني أن الرصيد سالب ويدل ذلك على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائض.

5.نظرية الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الصرف يجب أن يسير في اتجاه القوة الإنتاجية للدولة، حيث أن كلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل عن طريق الاستثمار فيزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي فإن ذلك يحسن سعر الصرف العملة.[1]

المطلب الرابع: أدوات سياسة سعر الصرف.

من أجل تحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تلجأ السلطات النقدية إلى استعمال الكثير من الأدوات والوسائل أهمها:

1- **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة سعر الصرف الثابت، يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية، كما تقوم

[1]بن هادي عبد الهادي, نفس المرجع السابق، ص16.

بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها، أما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية على التأثير على تحسن أو تدهور قيمة العملة.

2- **استخدام احتياطات الصرف:** في ضل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارات تلجا السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة.

3- **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة.

4- **مراقبة الصرف:** تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال الخاصة.

5- **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة واعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما يتعلق بالعملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها.[1]

المبحث الثالث: سياسات وتقلبات سعر الصرف.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف الأجنبي.

أصبحت سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية قائمة بذاتها، تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية(نظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع

[1] عمرا وي فضيلة وآخرون، **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على سعر الصرف**-دراسة قياسية-حالة الجزائر، خلال الفترة2020/1990، مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022/2021، ص15.

ميزان المدفوعات)، بل وأصبحت آلية تنتهجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي.[1]

1. مفهوم سياسة سعر الصرف:

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والتصرفات للسلطات النقدية التي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف أهم مجالات السياسة النقدية، والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخله،معتمدا في ذلك على العلاقات الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.

2.أهداف سياسة الصرف الأجنبي:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموع من الأهداف أبرزها:[2]

-**مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون انخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد انتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

-**تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدي، وبالتالي يقل عدد السلع التي تم استيرادها. ويزيد انتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات)والسلع التي يمكن

[1]أمين غوبال، **أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات**, مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

[2]أمين غوبال, نفس المرجع السابق، ص9.

تصديرها،كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

-**توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية وزراعة)نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العامة في قطاع السلع الدلية.

-**تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي الاعتماد على السياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.[1]

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات. .[2]

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة

[1] أمين غوبال, نفس المرجع السابق،ص9.

[2] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها**-حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،الطور الثالث في العلوم التجارية، تجارة الدولية، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، سنة 2015/2014، ص128-132.

الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الانتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف،والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل انتاج وحجم تجارة أقل.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات)يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها،حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات.

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الاجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الاجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الامر بالسلع الرأسمالية والمواد الاولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الاولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الانتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الامر ليس بالهين حتى وإن توفرت الامكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الاحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الاولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الانتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.[1]

خلاصة:

يعتبر سعر الصرف عنصر فعال يساهم في تعزيز العلاقات التبادلية بين الدول في تنشيط التجارة الخارجية عبر الأسواق الدولية باستخدام سعر الصرف باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب في التوازنات المالية والاقتصادية، فهو الذي يحدد لنا القيمة الفعلية لعملية ما بالنسبة لعملية أخرى لاعتباره مؤثر فعال للمقارنة بين أسعار السلع المحلية والسلع الدولية.

وأخيرا إن سياسة سعر الصرف كانت ولا تزال جسر المهتمين بالحياة الاقتصادية كونه أداة هامة للتأثير على تخصيص السلع والموارد بين القطاعات الاقتصادية.

وتعد سياسة سعر الصرف أحد السياسات الاقتصادية لما لها من أهمية جوهرية.

[1] دوحى سلمى, نفس المرجع السابق، ص132.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، لكونه يظم عدد كبير من المعاملات الاقتصادية وذلك من خلال تبادل السلع والخدمات، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحميل الاقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تشابك الاقتصاد المحلي بالعالمي لاعتماده على القيد المزدوج.

ولقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة اختلالات منذ الاستقلال دفعت الدولة إلى بذل جهد جبار لإعادة التوازن الخارجي ومن تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة وذلك من خلال البحث عن الحلول المناسبة لذلك.

المبحث الأول: عموميات ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته.

1. مفهوم ميزان المدفوعات.

-هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة أتفق على تحديدها بسنة.

-أو بيان توضع فيه المعاملات الاقتصادية في شكل حقوق وديون بين والأشخاص المقيمين في الدولة والأشخاص المقيمين الدول الأخرى خلال مدة معينة تحديد في المعتاد بسنة.[1]

-إن ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم.[2]

2.أهمية ميزان المدفوعات:

إن لبينات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعتبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأني اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف ...الخ.

---

[1] عبد الكريم جبار عيساوي، **التميل الدولي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن،2012م/1433هـ، ص233.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، دار أسامة، الجزائر، 2004/08/10، ص292.

إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكلة الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدينة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر. [1]

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات.

يتكون ميزان تجاري من الحسابات التالية:

1. الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات وينقسم إلى:

- **الميزان التجاري (ميزان التجاري المنظورة):** يشمل الصادرات وواردات السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات.
- **ميزان الخدمات(ميزان التجارة غير المنظورة):** تسجل فيه جميع الصادرات والواردات من الخدمات، أي انه يضم التجارة غير المنظورة مثل:

خدمات النقل، السياحة، الخدمات المالية،....إلخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.

- **حساب التحويلات من طرف واحد:** يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي،21ش شادي عبد السلام –برج زهرة الانوار–ميامي–الاسكندرية، ص177.

الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، الهد يا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.[1]

2.حساب رأس المال:

يشمل هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنة والمدينة للدولة، وقدرة الدولة على الدفع ويشمل: تدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، وتدفقات الذهب، والصرف الأجنبي ورؤوس الأموال الموازنة: وتسجل تدفقات رؤوس الأموال إلى الدخل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، بينما خروج رؤوس الأموال للخارج تسجل في الجانب المدين، ويمكن التمييز بين حركات رؤوس الأموال كالآتي:

- **حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:**

تشمل تحركات رؤوس الأموال من أو إلى الخارج لغرض واستثمارات لمدة تزيد عن سنة مثل: الاستثمارات المباشرة،واستثمارات المحفظة المالية، في الخارج. والقروض طويلة الأجل، والأوراق المالية (اسهم وسندات)، أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج ،وغيرها من المعاملات الرأسمالية الطويلة الأجل، وتسجل المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات للخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، مثل: القروض والاستثمارات المحلية في الخارج، وعلى العكس فإن القروض والاستثمارات الأجنبية تسجل في الجانب الدائن حيث يترتب عليها مقبوضات للدولة من الخارج.

- **حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل:**

وتشمل تحركات رؤوس الأموال من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لمدة تقل عن سنة، ومن أهم عناصر هذا البند:الودائع المصرفية والعملات الأجنبية، وأذونات الخزينة الأجنبية، والسندات الحكومة والقروض قصيرة الأجل ....إلخ.

[1] بسدات كريمة، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**،2015/1992،مجلة المالية والأسواق، أستاذة محاضرة(ب)–جامعة مستغانم–ص244–245.

وتتميز هذا الحقوق بالسيولة العالية وسهولة حركاتها من بلد لآخر، وتدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل إلى خارج البلد يمثل زيادة في الأصول الأجنبية، أو انخفاض في التزامات البلد الخارجية،لهذا تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات،بينما تدفق رؤوس الأموال القصيرة الأجل للدخل يعني نقصان في الأصول الأجنبية، أو ارتفاع في الالتزامات الخارجية للبلد، لذلك تقيد في الجانب الدائن.[1]

- **تحركات الأصول الاحتياطية الرسمية:** تضم تغيرات الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة خلال فترة معينة،وتشمل هذه الاحتياطات العناصر التالية:

أولا: رصيد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية(المصرف المركزي، الخزينة العامة)، وتحركات الذهب النقدي يعني دخول أو خروج الذهب لأغراض نقدية، وذلك بهدف تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، فإن الدولة تقوم بتصدير الذهب إلى خارج، بينما يحدث العكس في حالة وجود فائض، أما تحركات الذهب غير النقدي فيعني دخول وخروج الذهب لأغراض الزينة أو الصناعة،وهذا يعامل كسلعة ويسجل في الحساب الجاري، أما تحركات الذهب النقدي فتقيد ببند خاص بها نظرا لأهميتها، وتسجل صادراتها الذهب النقدي في الجانب الدائن، بينما الواردات من الذهب النقدي فتقيد بالجانب المدين.

ثانيا: العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة، وهذا العمليات هي عمليات تابعة للعمليات السابقة، لذلك تقيد بشكل ضمني مع البنود السابقة ويعتمد قيدها على الكيفية التي تقيد بها العملية الأساسية.

3.بند السهو والخطأ:

[1] سامية عمران، **تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا**، خلال الفترة 2008/1980،قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)في الاقتصاد ،مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية ،فرع مصراته، دولة ليبيا، ص 33.

نظر لوجود بعض المعاملات التي يصعب وضعها تحت أي بند من البنود السابقة، مثل المعاشات والتلغرافات والطرود، ونظرا لأنكل معاملة يتم تسجيلها مرتين نظريا، بحيث يصبح مجموع البنود الدائنة يساوي مجموع البنود المدينة، وذلك طبقا لنظام القيد المزدوج المتبع،إلا أن ذلك قل ما يتحقق علميا إذا من الصعب جمع البيانات عن كل معاملة بدقة،مما يترتب عليه صعوبة التقييم والحساب، وغيرها من المشاكل الإحصائية التي تؤدي إلى صعوبة التعادل الحسابي، وتفاديا لتلك المشاكل أضيف بند السهو والخطأ من ضمن بنود ميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثر على ميزان المدفوعات.

يتأثر طابع ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة، خلال مراحل نمو الاقتصاد الوطني،لذ نجد انو يتأثر بالمتغيرات المؤثر في نمو الاقتصادية ونذكر منها:[2]

1. التضخم:

يؤدي بدون لارتفاع الأسعار المحلية، التي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظر لكون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقاربة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية.

2.الاختلاف في سعر الفائدة:

يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع الأسعار الفائدة في الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع. وعلى العكس من

[1] سامية عمران, نفس المرجع السابق، ص34.

[2] طوال هيبة، وآخرون، **سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 2، العدد 2، أستاذة محاضرة ، **مخبر اصلاح النظام الدستوري الجزائري ومتطلبات الحكم الراشد**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، 2019/12/21، ص 6.

ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلي أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالم الاستفادة من الفرق بين السعرين.

3.معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية محددة بسنة، أو هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أنPIBهو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الدخل، سواء أكنت وطنية أم أجنبية، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب عمى الواردات والعكس (الانخفاض) يؤدي لانخفاض الطلب على الواردات.

4.سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:

لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة، وبين سعر صرفها حيث أن زيادة كمية المعرض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها.بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلي زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة)، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف). حيث أن هناك.

إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعمق بتجارة السلع والخدمات فتحركات رأس المال قد تكون مصدر حالة لعرض العملة الوطنية وطلبها في السوق العملات الدولية.[1]

المطلب الرابع: كيفية القيد في ميزان المدفوعات.

يتم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما بمعنى أن يكون الدائن يساوي المدين وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لايحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية.

وهذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين:-جانب الدائن والمدين, وتتدرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة بمناسبتها على إيرادات من العالم الخارجي، وتشمل الصادرات من السلع والخدمات، والهدايا والمنح المقدمة من الأجانب ورؤوس الأموال القادمة من الخارج،إن التدفقات الرأسمالية قد تأخذ شكلين إما زيادة في الأصول الأجنبية بالداخل أو تقليل أصول القطر في الخارج.

جانب المدين ويأخذ الإشارة السالبة ويشمل:الاستيراد من السلع والخدمات، الهد يا والمنح لمقدمة للأجانب التحويلات من طرف واحد رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل للخارج،وهذا فإن هدا الجانب يأخذ إما شكل زيادة الأصول الوطنية في الخارج أو يقلل الأول لأجنبية في داخل طالما أن كلا العمليتان نستلزم مدفوعات إلى الأجانب.

مثال توضيحي:

نفترض أن ليبيا استوردت من الخارج بقيمة 8 مليون دولار فهده القيمة ستجل كفقرة مدين في ميزان الحساب الجاري لأنها أدت إلى زيادة عرض السلع والخدمات المحلية، ولكن دفع قيمة هذه الاستيرادات كفقرة دائن في ميزان المدفوعات النقد الأجنبي لأنها ستقلل من حقوق ليبيا على خارج، أي ستزيد من التزمها للخارج والعكس صحيح بالنسبة للصادرات،

[1] نفس المرجع السابق، ص 7.

ومن هذا نلاحظ أن هناك مقابلة نقدية دائما في قيم المعاملات الاقتصادية تساوي في القيمة وتتعاكس في الاتجاه الحاسب.[1]

المبحث الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وطرق معالجته:

المطلب الأول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات وأنواعه.

1. مفهوم العجز في ميزان المدفوعات.

- يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الانفاق على الدخل خلال فترة محددة،أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد.
- فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقبلية،ويجب أن نفرق بين العجز في ميزان المدفوعات بهذا المفهوم، وبين الخلل فيه، فاللفظان غير متراد فإن، فاللفظ الثاني يشمل حالة العجز والفائض في ميزان المدفوعات، ويقصد بالفائض زيادة جانب الدائن عن الجانب المدين في العمليات المستقبلية من ميزان المدفوعات.
- لذا فإن العجز في ميزان المدفوعات أصبح ظاهرة تعاني منها معظم بلدان العالم، وإن هذه البلدان لحاجة خاصة ماسة إلى علاج هذه الظاهرة.[2]

2.أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

2-1.الإختلال العارض:

وهو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوي الاقتصادية الحقيقية للدولة ومثال ذلك، العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات خصوصا في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية كما حدث في مصر عام 1961/1960،مما يؤدي إلى وجود عجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية. ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى عجز في الميزان

[1] منهوم بلقاسم، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات**, مرجع سبق ذكره، ص21-22.

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، الطبعة العربية ،دار اليازوري العلمية، الاردن، عمان،شارع الملك حسين، سنة 2011، ص 76.

التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى فائض، ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من وزيادة في الطلب على الموارد الأولية، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها، وبالتالي، تحقيق فائض في الميزان التجاري.

2-2.الإختلال الموسمي:

يظهر هذا الاختلال خاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج أما في آخر العام فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز. ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

2-3.الاختلال الدوري:

تجتاح الدول التي تتبع النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد وينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا. وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية. فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأن زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع.[1]

2-4.الإختلال الاتجاهي:

هو الاختلال الذي يظهر في ميزان التجاري خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ويوجد عدة مراحل تمر بها الدولة المقترضة لرؤوس الأموال منذ إن تشرع في تمويل عملية التنمية ومن المراحل ما يلي:

[1] محمود يونس محمد، وآخرون، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، بدون طيعة، دار التعليم الجامعي، 21 ش شادي عبد السلام ،برج زهرة الانوار، ميامي الاسكندرية، ص 312-314.

-مرحلة الدولة المقترضة المتقدمة: وهي التي تتميز بوجود فائض في الميزان التجاري، والتي استخدمت القروض السابقة في تنمية قواها الإنتاجية، مما يؤدي إلى إصدار منتجات للخارج أكثر مما للدولة من سداد فوائد القروض التي سبق وإن حصلت عليها في الفترات السابقة.

-مرحلة الدول المقرضة المتقدمة: وهي تتميز في عجز في ميزان تجاري وفائض في دخول الاستثمارات.

-مرحلة الدول حديثة العهد بالاقتراض: وتتميز هذه المرحلة بوجود عجز في كل من ميزان التجاري وميزان المدفوعات.

-مرحلة الدول حديثة العهد بالإقراض: وهي تتميز بوجود فائض في الميزان التجاري ورصيد موجب للدخول من الاستثمارات.

-الاختلال الهيكلي: ويقصد به الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب والعرض مما يؤدي على الهيكل الاقتصادي القومي.

-الاختلال القومي: وهو يظهر تضخم محلي في ميزان المدفوعات، حيث إن الزيادة في الدخول النقدية في الدولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة.

2-5.الاختلال النقدي:

من المعلوم أن مستوى أسعار من مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة، وينعكس هذا على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذا الدول. وبمعني آخر، فهناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية.[1]

3.أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، شارع الجمعية العلمية الملكية، المبنى الاستثماري الاول، الجامعة الأردنية، سنة 2008م/1429هـ، ص 75-76.

-الاختلال النقدي(سعر الصرف الأجنبي): إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجهة نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. ويحدث العكس في حالة تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية.

- أسباب هيكلية: تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجة.

-التقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر،فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصاد داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حماءيه تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.

-أذواق المستهلكين:حيث التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية).

-الأوضاع والظروف الطبيعية: تندرج ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات، الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب هيا الأخرى قد تؤثر على أنشطة الاقتصادية وبالتالي تتسبب في اختلال موازين المدفوعات للدول.[1]

المطلب الثاني: التوازن في ميزان المدفوعات.

1. التوازن المحاسبي:

[1] بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري**، خلال الفترة الممتدة من 2014/1970، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2017/2016، ص8.

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بندا اصطناعي والمسمى ببند السهو والخطأ،تسجيل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن المدين ليحقق بذلك التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

2.التوازن الاقتصادي:

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الدخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الاجل إلى الخارج.

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات، تساوي أصول وخصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية وتعرف أيضا بالمعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظور أو غير منظور أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الاجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص لاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة، أما باقي المعاملات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن وجانب مع جانب المدين لميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثالث:آليات إعادة التوازن في ميزان المدفوعات:

1. إعادة التوازن في ظل النظرية الكلاسيكية(تغيرات أسعار).

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات أسعار في الداخل والخارج الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على حجم التصدير

[1]بن هادي عبد الهادي، **أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات**, مرجع سبق ذكره، ص26.

والاستيراد حيث سنتناول آليات التوازن الكلاسيكية والتي تختص بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيقها ثلاث شروط:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في اقتصاد الدولة.
- مرونة الأسعار والأجور(حرية حركاتها).[1]

2.إعادة التوازن الآلي في ميزان المدفوعات في ظل نظام القاعدة الذهبية.

وفقا لهذا الأسلوب، فإن آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تتم عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب، رغم أنها مؤقتة إلا أنها تساهم في إعادة توزيع الذهب بين مختلف دول العالم، حيث في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات الجاري فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سيولة الجهاز المصرفي الآن رصيد البنك المركزي من الذهب يزداد وعليه يزداد الاحتياطي السائل لدى البنوك التجارية، ومن ثم تعمل هذه الأخيرة على تشجيع الائتمان عن طريق تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن عوائد مرتفعة، وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجاري في ميزان التجاري.

أما في حالة العجز، فإن سياسة رفع سعر إعادة الخضم ستؤدي إلى تعويض العجز في ميزان المدفوعات ووقف خروج الذهب لأمرين هامين:

-عدم لجوء التجارية للبنك المركزي فيحدث انكماش في الائتمان، غير أن هذا الإجراء يتسبب برفع سعر الفائدة، مما يجعل جمهور المعاملين يحجمون عن تقديم الأوراق التجارية للخصم بهدف التخلص من سلعهم والحصول مقابلها على سيولة نقدية، مما يضطرهم لتخفيض الأسعار وتخفيض الأجور.

[1] طوال هيبة، وآخرون، **سبل وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري**، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 2، العدد2، أستاذة محاضرة، مخبر إصلاح النظام الدستوري الجزائري ومتطلبات الحكم الراشد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، سنة 2019/12/31، ص9.

-رفع سعر إعادة الخصم، يشجع المستثمرين الأجانب على نقل أموالهم الفائضة للاستثمار في الأوراق التجارية، غير أن رفع سعر إعادة الخصم لا يجلب الأموال الأجنبية للدولة.[1]

3.إعادة التوازن الآلي لميزان المدفوعات في ظل نظام النقد القابل للتحويل، وسعر الصرف المرن:

. وتتلخص هذه الآلية في أن القطر الذي يعاني في حالة عجز في ميزان المدفوعات عادة ما يحتاج إلى العملات الاجنبية وبالتالي سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية في أسواق الصرف الاجنبية، يبد أن زيادة عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الاسواق المذكورة، وعندها ستغدو أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك القطر منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الاجنبية، فيزداد الطلب على منتجات القطر، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الاجنبية في هذه الحالة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة الفائض فإنه يحدث العكس تماما، إذا كان سعر الصرف يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات فإن تغيرات الصرف تعيد التوازن إلى الميزان الذي يوجد في حالة خلل، وتوضح ذلك كما يلي:

-في حالة عجز الميزان: يكون الطلب على العملات الصعبة أعلى من العرض، وبذلك ترتفع أسعار العملات الأجنبية مقارنة مع العملات الوطنية، فتصبح المنتجات الأجنبية مرتفعة الأسعار مما يرفع من الصادرات المنخفضة الأسعار، وتنخفض الواردات المرتفعة الأسعار مما يقلل من الطلب عليها.

-في حالة الفائض في الميزان: يرتفع سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات، مما يزيد من الطلب عليها. وفي حالتين يعاد التوازن آليا لميزان المدفوعات.[2]

---

[1] طوال هيبة, نفس المرجع السابق، ص10.

[2] نفس المرجع السابق، ص11-12.

4.توازن ميزان المدفوعات عن طريق آلية التدفقات المالية (حركة الدخل).

4-1. دخل التوازن في الاقتصاد المفتوح.

قبل معالجة شروط التوازن في الاقتصاد يقتضي الامر إلقاء الضوء على التوازن في الاقتصاد المغلق.

شرط التوازن في الاقتصاد المغلق:في الاقتصاد المغلق يتكون الدخل القومي من عنصرين أساسيين هما: الاستهلاك والاستثمار، حيث الدخل هو مجموع الاستهلاك والادخار. ويعرف الادخار بأنه الامتناع عن الانفاق على الاستهلاك، وبالتالي الادخار يمثل تسربا من تيار الدخل، عكس الاستثمار الذي يمثل إضافة إلى تيار الدخل القومي. وكذلك نجد أن الدخل القومي يتوزع بين جانبي الاستهلاك والادخار، ومن خلال مطابقة هاتين العلاقتين السابقتين نجد: أي الادخار يساوي الاستثمار. ومن هنا فإن الدورة الاقتصادية تعتبر متوازنة فقط إذا حدث وتساوى كل من Sوi، أي يحدث التوازن عند تطابق الرغبة في الادخار مع الرغبة في الاستثمار وهذا هو شرط التوازن في الاقتصاد المغلق. إلا أن عملية التساوي أو عدمه بين الاستثمار والادخار مسالة هامة ميزات النظرية الكينزية عن نظيرتها الكلاسيكية، هاته الأخيرة تنظر إلى الادخار والاستثمار شيء واحد، في حين أن النظرية الكينزية فرقت بينهما.

شروط التوازن في الاقتصاد المفتوح: الاقتصاد المفتوح هو الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية، وتكون فيه الصادرات والواردات كبيرة بالمقارنة مع الدخل القومي.

- **الانفاق على الواردات يمثل التسرب في الدخل تماما مثل الادخار:** حيث استهلاك السلع الاجنبية يعني أن المستهلك يقتطع جزء من دخله الذي كان مصدر قطاع الانتاج في بلده. ليسلمه لقطاع الإنتاجي في بلد آخر(منشأ الواردات)، وبالتالي كلما زاد الاستيراد من الخارج يضعف الدخل القومي (بلد المستهلك).
- **أثر الصادرات على الدخل القومي:** الصادرات تمثل إضافة للدخل مثل الاستثمار تماما حيث زيادة الصادرات تؤدي لزيادة الدخل القومي.

4-2.: مضاعف التجارة الخارجية:

إذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الصادرات، يزداد الدخل القومي مبدئيا بمقدار تلك الزيادة، حيث هذه الاخيرة تستلزم زيادات متتابعة في الانفاق على الاستهلاك القومي، وبالتالي زيادة في الانتاج من السلع الاستهلاكية زيادة دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاج السلع والخدمات. وهذه الأخيرة يخصص منها جزء للإنفاق الاستهلاكي، وهكذا تؤدي هذه الزيادة في الدخل القومي إلى زيادات متتابعة اضعاف الزيادة المبدئية ويطلق تعبير مضاعف التجاري على نسبة بين الزيادة الكمية في الدخل والزيادة الأولية في قيمة التي تترتب على الزيادة في الصادرات، ويمكن صياغة العلاقة التالية:

مضاعف التجارة الخارجية =الزيادة الكمية في الدخل /الزيادة الأولية في الصادرات

4-3.تأثير مراقبة الصرف على إعادة التوازن على ميزان المدفوعات.

- **مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى خفض قيمة النقد الوطني:**

تحدث مراقبة الصرف إما من خلال مراقبة العمليات الجارية، و إما من خلال مراقبة حركات رؤوس الأموال، هذه المراقبة قد يهدف إلى تسهيلها عبر إلزامية حصول عمليات الصرف بواسطة " مصاريف معتمدة"، +على أن تتحمل هذه الأخيرة مسؤولياتها كاملة في هذا الصدد.

وقد تصبح مجموعة قواعد المراقبة أكثر مرونة أو طرأت تحسن على ميزان المدفوعات أو طرأت زيادة على احتياطات الصرف.

- مراقبة العمليات الجارية:

عند القيام بعمليات تصدير واستيراد يمكن أن تحصل عمليات تحويل رؤوس الأموال في حال عدم اتخاذ السلطات المختصة بعض الاحتياطات الاحترازية. وتلجأ السلطات إلى وضع العديد من الإجراءات التي تطبق فقط على التسديدات،وليست على عمليات التصدير والاستيراد في حد ذاتها التي تبقى محررة من كل قيد.هذا الإجراءات تتركز في جعل كالعملية

تسديد دولة تمر حتما عبر المصاريف، وهذا يسمح بضبط تطبيق الإجراءات الواردة أدناه بواسطة النظام المصرفي.

-منع تسديد المستوردات مسبقا.

-إلزام المصدر بإدخال عائدات الصادرات من العملات الصعبة.

-تحديد سقف المبلغ من العملات الصعبة المخصص للسائح.

- مراقبة حركات رؤوس الأموال باتجاه الخارج:

-مراقبة الاستثمارات المباشرة: منع المشروعات الوطنية من إخراج العملات الصعبة وحضها على تمويل استثماراتها في الخارج بقروض خارجية، وتشجيع تحويل رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدخل.

-مراقبة عمليات التوظيفات بالأوراق المالية الأجنبية:يمنع على المقيمين شراء الأوراق المالية الأجنبية من غير المقيمين.

-منع استيراد الذهب: السعر يتحدد داخليا على عن طريق العرض والطلب.

-عزل سوق الأوراق النقدية الوطنية الموجودة في الخارج: وهذا ينتج عن منع المصارف الوطنية من استرجاع الأوراق النقدية الوطنية التي تحوزها المصاريف الأجنبية لتجنب أن تشكل الأوراق النقدية الخارجية خفية أصولا نقدية للمقيمين وقابلية للتحويل إلى عملات أجنبية.[1]

-إجراءات لمراقبة الوضعية المصرفية: بمنع المصارف من تكوين أصول بالعملات الصعبة ومنع المصارف من إقراض النقد الوطني إلى مراسلين في الخارج.

- **مراقبة الصرف كوسيلة لمواجهة المضاربة الهادفة إلى رفع قيمة النقد الوطني:**

استخدام بعض الآليات التقليدية الشائعة:

- التأثير على آجال التسديد.

[1] نفس المرجع السابق، ص15-16.

– تحديد وضعية المصاريف اتجاه الخارج.

– تغطية أصول المقيمين الجدد بنسبة مئوية مرتفعة من الاحتياطات الإلزامية لدى المصرف المركزي.

المطلب الرابع: تحليل ميزان المدفوعات.

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذا المبادئ الواجب اتباعها في تقييد المعاملات من أجل التواصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفاؤها من الميزان.

- **الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات:** التقديم السابق لميزان المدفوعات، كان في شكل مجموعات من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن، ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والاكثر أهمية هي:

- **رصيد الميزان التجاري:** الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنوعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطور سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداتها، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:

- **المنتج:** منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.[1]

- **المنطقة الجغرافية:** المجموعة الأوروبية, شمال إفريقيا ..الخ.

ويحسب في ميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنتج، أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

نسبة التغطية=(الصادرات/ الواردات)*360

[1] حنان لعروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي** –دراسة حالة الجزائر– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص19–20.

مثلا: إذا وجد النسبة=1، هذا يعني أن الصادرات تغطي سنة من واردات البلد، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور إيجابيا للميزان تجاري.

-**رصيد التجاري غير المنظورة:** يعتبر مؤشر هاما للمبادلات التجارية أيضا،لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها،ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.

-**رصيد المعاملات الجارية:** هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه، أي ما أو استهلك أو أنتج، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي. ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابق(تجارة منظورة،تجارة غير منظورة)، بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادي الجانب وهو عادي يكون صغير القيمة.

-**رصيد المعاملات الرأس مالية:** وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة. في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجية من اقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلية. وتجدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرق صندوق النقد الدولي في عام 1993ألغت تقسيم حركات رؤوس المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف. ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال التدفقات الداخلية، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

-**رصيد التغير في الاحتياطات الدولية:** وهو يتمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صافي ناتج حركات الذهب العملة الصعبة، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

-**الرصيد الإجمالي:** وهو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز ويستدعي تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث:[1]

المبحث الثالث: علاقة سياسة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

المطلب الاول: سياسة تخفيض قيمة العملة.

1. ماهية التخفيض:

يتمثل التخفيض في التغيير بالنقصان في قيمة العملة، معنى ذلك أن البلد المعني بالتخفيض يقوم برفع عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية، أو بنقص عدد وحدات العملة الاجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، في كلتا الحالتين فإن التخفيض يعني تحسن قيمة العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية.

2. التدهور:

يتمثل التدهور في انخفاض قيمة العملة تلقائيا كنتيجة لأوضاع الصرف الاجنبي وميزان المدفوعات، ويمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية سلبية.[2]

3.انخفاض قيمة العملة:

يقصد بانخفاض قيمة عملة البلد إزاء العملات الأجنبية الأخرى في سوق الصرف الأجنبي دون أن يكون للسلطات أي تدخل،وإنما يحدث الانخفاض في قيمة العملة نتيجة لعوامل

---

[1] حنان لعروق, نفس المرجع السابق،ص21.

[2] يونس مداني، **أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي**, مرجع سبق ذكره، ص33/32.

السوق من العرض والطالب، وهدا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم.

ويمكن حصر العوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة بلد ما، في الآتي:

- زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات (عجز ميزان المدفوعات).
- ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بشركات التجاريين.
- انخفاض أسعار الفائدة المحلية.
- ارتفاع أسعار الفائدة المحلية في الخارج.

ويمكن التعرف على نسبة انخفاض قيمة عملة ما باستخدام الصيغة رياضية البسيطة التالية:

نسبة انخفاض العملة(%)= (السعر الجديد للعملة – السعر القديم للعملة/السعر القديم للعملة)*100

لذلك ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها فالانخفاض يحدث تلقائيا، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات.

3.تخفيض العملة:

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية، مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية، فالدول تقوم بتغير قيمة عملتها الوطنية بحيث يصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق.

إضافة إلى ذلك عادة ما يشير هذا الإصلاح إلى إجراء معتمد في سياسة حكومة، رغم أنه في السنوات الأخيرة ألقت الحكومات التي قامت بتخفيض قيمة عملاتها عن غير رضى باللائمة على المضاربات المالية، مما يبرز دور قوى السوق في عمليات قيمة العملة.

وخلاصة القول أن تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الاجنبي للعملة المحلية إزالة العملات الأجنبية الأخرى.

أما عن الأسباب التي تدعو إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة: فيكمن أن نعرض أهمها في ما يلي:

4-1.معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

ففي حالة وجود هذا العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب.

4-2.ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة:

أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار ومنطقة الفرنك، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، وهو ماحصل بالنسبة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به.-[1]

المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات

1. معالجة العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج المرونات:

Nx مرونات الطلب على الواردات هي nm.

آلية تأثير تخفيض سعر الصرف من منظور منهج المرونات: يمكن أن نوجز آلية التأثير على الميزان التجاري في الحلتين التاليتين.

- **حالة العجز**:بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية،فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى أسعار كل من الصادرات و الواردات، بحيث أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه شيء العجز في ميزان التجاري.

[1] دلامي نجية،**دراسة تحليلية لعلاقة التجارة الامريكية الصينية في ظل حرب العملات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، سنة 2012/2011، ص 51.

- **حالة الفائض:** بإحداث رفع سعر العملة الوطنية، بحيث أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير لمقيمين، فيزداد طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين، فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

2. تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج الاستيعاب:

يعرف الاستيعاب على أنه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار،وقد أثبت ألكسندر 1952أن رصيد ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين واردات وصادرات فقط، بل استنتج أن العجز في هذا الحساب يمكن أن يكون ناتجا عن الفرق بين الدخول والنفقات ،حيث بين أنه في وضع تضخمي، فإن التخفيض في قيمة العملة يفسر بأنه تضخم للأسعار الداخلية على مستوى الدخل والنفقات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري.

وحسب اقتراب الاستيعاب، فإن أثر التخفيض على حساب المعاملات الجارية يتحقق كما يلي:

إن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المتبادلة وإعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع التصدير، هذا التغير سينعكس على مستوى استيعاب السلع والخدمات، ينطلق هذا الأسلوب من مجموعة من المبادئ هي:

- حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة.
- خضوع الانتاج في الدولة المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الانتاج الكلي.
- ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.
- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون. [1]

المطلب الثالث: شروط نجاح عملية تخفيض العملة:

[1]يونس مداني, **أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي**, مرجع سبق ذكره، ص35.

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لابد من توافر مجموعة من الشروط:

– مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

–مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.

– ألا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.

– ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعاقبه تخفيض آخر.

– استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

– الاستجابة لشروط مارشال ليرنز.[1]

[1] دلامي نجية، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الامريكية الصينية في ظل حرب العملات**, مرجع سبق ذكره، ص52.

خلاصة:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما وتحليله بين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذ كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الاجنبية.

بالرغم من وجود عدد من الاختلالات في ميزان المدفوعات (الاختلال العارض، الموسمي، الدوري)، إلا أنه يوجد توازن في ميزان المدفوعات بين حسابات الدائنة والحسابات المدنية، أما اقتصاديا وهي الحالة التي تتساوى فيها إرادتها الدولة مع صادراتها مع السلع والخدمات ومن خلال ما توصلنا إليها توجد مجموعة من طرق إعادة التوازن من بينها:

-ثبات أسعار الصرف.

-استخدام الكامل لعوامل الانتاج في اقتصاد الدولة.

-مرونة الاسعار.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دراسة تحليلية تقييمية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات (1990-2020).

تمهيد:

تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة على وضعية ميزان المدفوعات على وجه الخصوص ولذلك قامت الجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة التطور الاقتصادي العالمي حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد، والذي يمكن تسوية العجز عن طريق رفع حجم الصادرات والحد من الواردات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ولهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي، فلابد من التطرق إلى أهم التطورات والأحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ما يلي:

1. المرحلة الأولى: نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973):

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي. خلال الفترة 1964 تاريخ انشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف. ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنك فرنسي أو فرنك فرنسي واحد يساوي 0.888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973 .[1]

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمنبثقة عن اتفاقيات بروتن وودز، وعن تعميم أسعار الصرف، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج:

-توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

-السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

2. المرحلة الثانية (1974 - 1986) الربط بسلة من العملات:

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بروتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائرفي تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطي كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى

[1] شوشان زهير، **تقلبات أسار الصرف وآثارها على ميزان التجاري-دراسة قياسية لحالة الجزائر**, خلال الفترة الممتدة (1990/2014), مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تسير, تخصص مالية وبنوك, أم البواقي, سنة2015/2014، ص75.

إجمالي التجارة وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الكورون الدانمركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلنغ النمساوي).

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العمولات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي
- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية، وذلك لاتخاذ إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها: الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض والطلب على العملة.[1]

3.المرحلة الثالثة (سبتمبر1974-مارس 1987):

أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

الجدول رقم 1. 1: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (1974- 1989)

الوحدة: دج

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الدينار/الدولار	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61

المصدر: شوشان زهير، مرجع سبق ذكره، ص 78.

4.المرحلة الرابعة (نهاية 1987-1994):

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع، خلال ما يفوق العشريتين محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق

[1] شوشان زهير, مرجع سابق, ص 78.

الاستقرار النقدي في الداخل، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتية:

-**الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2020:

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990 – 2019) عرف اتجاها تصاعديا وهو ما يدل على تدهور قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

حيث في نهاية سبتمبر 1990 اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار وهذا ليصل إلى 8.95 دينار للدولار الواحد. ولقد تميز سعر صرف الدينار باستقرار حول هذه النسبة لغاية 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10% وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 35.058 دينار للدولار الواحد، استمر ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة من 1998 إلى 2003 حيث وصل سنة 2003 إلى 77.39 دينار مقابل الدولار وذلك نتيجة قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و5% وهذا الإجراء يهدف للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية الدينار الرسمي، وقيمة العملة المحلية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الاجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5%، حيث وصل سعر الصرف حوالي

72.65 دينار للدولار الواحد لكن في سنة 2007 انخفض سعر صرف الدينار إلى 69.29 دينار للدولار الواحد نتيجة الارتفاع الذي كانت تشهده أسعار النفط خلال هذه الفترة.

وتواصل هذا الانخفاض حتى 2009 عاود الارتفاع ليبلغ 72.64 دينارا للدولار الواحد نتيجة التخفيض الذي قامت به السلطات النقدية في قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2009 – 2010) لحماية الاقتصاد الجزائري من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي ترتب عنها ارتفعت في أسعار النفط، وذلك بكبح الطلب على الواردات من المنتجات الاولية والغذائية التي ارتفعت أسعارها في السوق الدولية.

كما نلاحظ من الشكل رقم (1) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي قد انخفض نتيجة لارتفاع قيمة الدينار سنة 2011 حيث بلغ 72.94 دينار للدولار الواحد، ليأخذ بعدها منحنى معاكسا طيلة الفترة (2012 – 2019) وذلك راجع لرغبة السلطات النقدية في رفع حصيلة الصادرات المتأتية من النفط والمقومة بالدولار عند تحويلها للدينار ومنه ربح الفارق بالدينار الجزائري وهو ما يساهم حسب خبراء اقتصاديين في تقليل نسب العجز في الميزان التجاري. والشكل أدناه يوضح هذه التطورات. [1]

الجدول رقم 1. 2: يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (1990–2020)

السنة	سعر الصرف
1990	8.957508
1991	18.47288
1992	21.83608
1993	23.34541
1994	35.0585

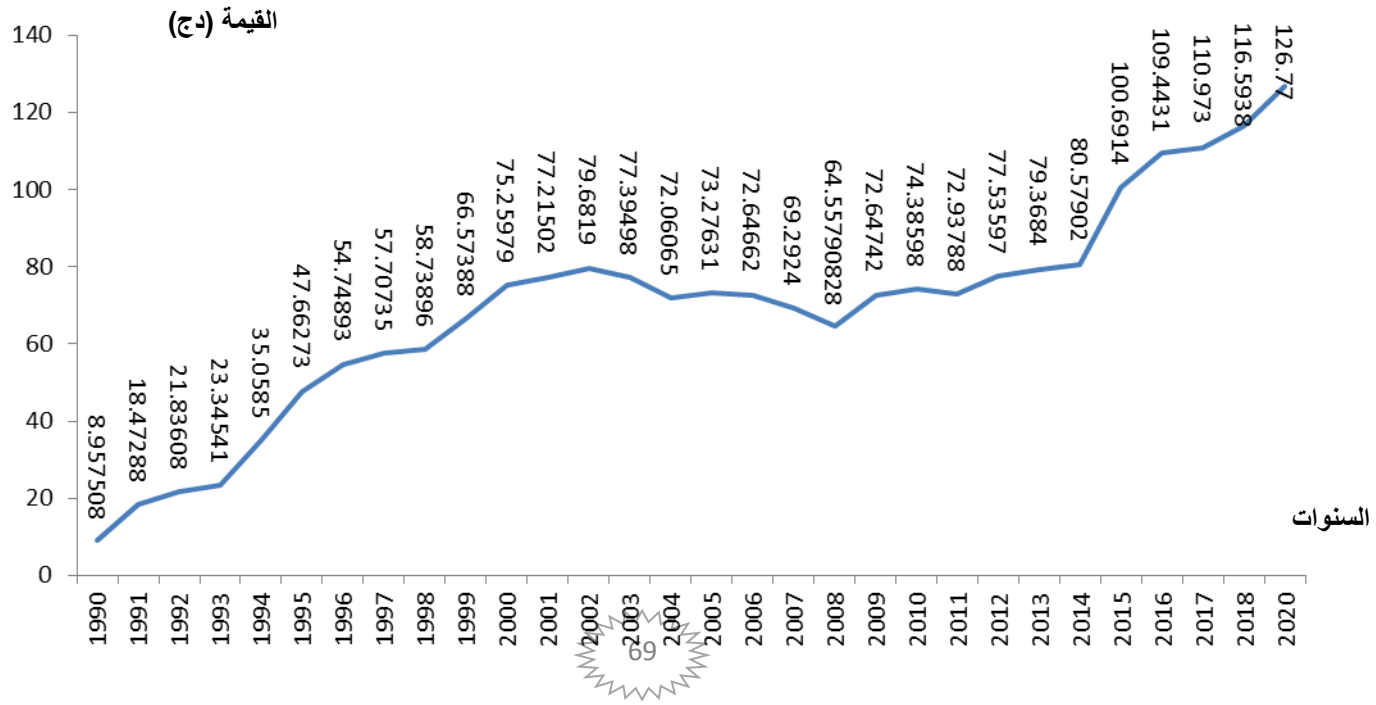
السنة	سعر الصرف
2005	73.27631
2006	72.64662
2007	69.2924
2008	64.55790828
2009	72.64742

[1] بوشعالة مليكة، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري _ دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2019) _ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،ص 53–55.

1995	47.66273
1996	54.74893
1997	57.70735
1998	58.73896
1999	66.57388
2000	75.25979
2001	77.21502
2002	79.6819
2003	77.39498
2004	72.06065

2010	74.38598
2011	72.93788
2012	77.53597
2013	79.3684
2014	80.57902
2015	100.6914
2016	109.4431
2017	110.973
2018	116.5938
2020	126.77

الوحدة : دج/الدولار



الشكل رقم3رسم بياني لتطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار (1990-2020)

المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال السنوات من (2000-2019).

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما يجعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدرجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا،حيث بالكاد بلغت 1.4مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الانتاجي خارج المحروقات.

ومع بدء سريان اتفاقية الشركة مع الاتحاد الأوروبي اعتبار من سنة 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات، العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية، إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002 والذي وصل إلى 11.21 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات للدين الذي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة ويتسم التوسع في الاستثمارات الاجنبية بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003. تجدر الإشارة إلى أن سنة2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا. وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال

مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار، بارتفاع قدره 4.7 مقارنة بسنة 2005. أما تواصل الفائض وانتقل من 29.55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت 11.90 سنة 2000 إلى أكثر من 10 أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادة المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات أما سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.14 مليار دولار لكنه انخفض إلى 0.13 مليار دولار سنة 2013 أما سنتي 2014-2015 فقد حقق عجز بقيمة 7.78 و13.71 على التوالي، ليصل إلى 17.5 مليار دولار سنة 2019. [1]

المبحث الثاني: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية.

إن اختبارات الجذر الوحدوي لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام, بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة, ومن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:[2]

النموذج Trend stationary TS: هذه النماذج غير مستقرة, وتبرز عدم استقرارية تحديدية Deterministic, وتأخذ الشكل:

$$Y_t = \mathrm{f}(t) + \varepsilon_t$$

حيث $\mathrm{f}(t)$ دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية), و ε_t تشويش أبيض, وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الاولى, ويكتب من الشكل:

$$Y_t = a_0 + a_1\, t + \varepsilon_t$$

بن هادي عبد الهادي،**أثر سعر** ص57-58.

[1] **الصرف على ميزان المدفوعات**, مرجع سبق ذكره

[2] د. شيخي محمد, **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**, الطبعة الاولى, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 2011, ص 206.

هذا النموذج غير مستقر, لأن متوسطه $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن, لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $\widehat{a_1}, \hat{a}_0$ بطريقة المربعات الصغرى العادية, وطرح المقدار $\hat{a}_1 t\hat{a}_{0+}$ من Y_t, أي:

$$Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$$

النموذج Differenc stationary DS: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية (Stochastic), وتأخذ الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي:

$$\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيثβ: ثابت حقيقي

d: درجة الفروقات

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الاولى في هذه النماذج أي (d=1)

وتكتب من الشكل: $\nabla y_t = \beta + \varepsilon_t$[1]

1. اختبار ديكي فولر Dickey fuller (DF) test(1979):

يسمح الاختبار بمعرفة إن كانت السلسلة مستقرة أم لا ومعرفة نوع السلسلة الغير مستقرة DS أو TSويعتمد الاختبار على ثلاث نماذج هي :

نموذج الانحدار الذاتي $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$ .....(1)

نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت : $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ .....(2)

نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام: $y_t = \emptyset_1 y_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$.....(3)

ونقوم بتقدير باستعمال طريقة MCO من أجل النماذج الثلاث وكذلك الانحراف المعياري.

تقدير التباين في المدى القصير بالعلاقة التالية:

[1] شيخي محمد, نفس المرجع السابق, ص206.

$$\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير التباين في المدى الطويل بالعلاقة التالية:

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}(1 - \frac{i}{I+1})\sum_{t=-1}^{n} e_t e_{t-i}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل, من المهم تحديد رقم التأخر I, ويساوي بالتقريب:

$$I=4(n/100)^{2/9}$$

حيث أن n عدد المشاهدات.

حساب الإحصائية: $t^*_{\emptyset 1} = \sqrt{k} \ * \frac{(\widehat{\emptyset}_1 - 1)}{\widehat{\sigma}_{\emptyset 1}} + \frac{n(k-1)\widehat{\sigma}_{\emptyset 1}}{\sqrt{k}}$

حيث$k=\frac{\widehat{\sigma}^2}{s_t^2}$إذا كانت, $t_{\emptyset 1} \geq t_{TAB}$يعني وجود جذر وحدوي.[1]

2- اختبار ديكي فولر المطور:

D.F.Aالبسيط, اختبار D.Fجاء هذا الاختبار لسد بعض النقائص التي ظهرت في اختبار

ويعتمد على النماذج الثلاث: $1\emptyset_1 <$يقوم على أساس الفرضية البديلة

$\Delta y_t \ \delta y_{t-1} = -\sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \ \Delta y_{t-j+1} \ \varepsilon_t + \ldots\ldots\ldots\ldots$ (4) $\Delta y_t \delta y_{t-1=} -$

$\sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \ \Delta y_{t-j+1} \ \varepsilon_t + C + \ldots\ldots\ldots\ldots$(5) $\Delta y_t \delta y_{t-1=} -$

$\sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \ \Delta y_{t-j+1} \ bt\varepsilon_t + C + \ldots\ldots\ldots\ldots$(6)

3- اختبار فيليبس وبيرون (p-p):

وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها, ويختلف اختبار فيليبس بيرون (p-p) عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق, واختبار فيليبس بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط

[1] د, قليل محمد صغير, **مطبوعة بيداغوجية محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية,** قسم العلوم الاقتصادية, موجة لطلبة ليسانس والماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير, جامعة مصطفى اسطنبولي, معسكر, ص 51.

(DF)نفسها عدا الصيغة الاولى (a) بدون حد ثابت واتجاه, إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الاختبار الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس, إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلميه لإحصائه (t) للمعلمة (δ) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي, في حين اختبار (DF) يوجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلميه من خلال إضافة حدود الفروق المعطاة للمتغير على يمين المعادلة .

ويتطلب اختبار فيليبس – بيرون(pp) تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS): $\Delta y_t = \mu + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t$

ويتم تقدير تباين الخطأ كما يلي:

$$s^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^{T} \mu_t^2 + 2T^{-1} \sum_{s=1}^{L} \sum_{l=s+1}^{T} u_t\, u_s$$

حيث أن: T تمثل حجم العينة, L عامل الإبطاء.

وباستعمال اختبار τ[8] لقيمةδ, يتم اختبار فرضية العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها $(H_0: \delta = 0)$ مقابل الفرضية البديلة باستقرار السلسلة الزمنية $(H_1: \delta < 0)$ وعندما تكون قيمة δ

معنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تقضي باستقرار السلسلة الزمنية (لا تحتوي على جذر الوحدة).

واتخاذ القرار يكون مشابه للخطوات المذكورة نفسها في اختبار (ADF), وكذلك يتم استعمال القيم الحرجة نفسها للاختبارين بسبب أن الاختبارين لهما التوزيع نفسه في العينات الكبيرة فقط.[1]

4- اختبار KPSS (1992):

على عكس الاختبارات السابقة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية, يتميز هذا الاختبار عن غيره بأنه يعتمد على فرضية العدم. وجود الاستقرار بالسلسلة أي غياب جذور الوحدة.

[1] علي عبد الزهرة حسن, **تحليل العلاقات التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**, كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد, مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد 9 . العدد 34, سنة 2013, ص183_182.

ويتم اختبار هذه الفرضية على أساس نموذجين فقط: النموذج الثاني أو الخامس مع وجود ثابت, والنموذج الثالث أو السادس مع وجود اتجاه عام, اقترح Kwiatkowski et al سنة 1992 استخدام اختبار مضاعف لاغرونج (LM) لفرضية العدم, ويمر هذا الاختبار بالمراحل التالية:

حساب المجاميع الجزئية للبواقي: $R_t = \sum_{i=1}^{t} e_i$, بعد تقدي النموذج الثاني والثالث.

تقدير التباين طويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة فليبس وبيرون.

حساب احصائية (kpss) كالآتي: $LM = \frac{1}{s_t^2} \frac{\sum_{t=1}^{n} R_t^2}{n^2}$

نفرض فرض العدم (فرضية الاستقرار) إذا كانت هذه الإحصائية أكبر من القيم الحرجة المعدة من طرف Kwiatkowski et al.[1]

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

1-التكامل المشترك بطريقة Engel et Grange:

تعتبر منهجية انجل وجرونجر 1987 من أهم الطرق التي تستخدم لاختبار التكامل المشترك بين مختلف المتغيرات الاقتصادية شريطة أن تكون متكاملة من نفس الرتبة, وتسمى هذه الطريقة بطريقة الخطوتين, حيث يتم في الخطوة الأولى تحديد الشرط الضروري للتكامل, إذ يجب أن تكون السلسلتان متكاملتان من نفس الدرج $I(1)$ و $Y_t \sim > I(1)$ $\times_{t\sim>I}(1)$ وإذا كانتا غير متكاملتان من نفس الدرجة فهذا يعني أنها لا تحققان خاصية التكامل المشترك والتالي لابد من اختيار درجة التكامل للمتغيرات محل الدراسة وهذا بالاعتماد على أحد اختبارات الاستقرارية كاختبار دكي فولر سواء البسيط أو الصاعد. أما الخطوة الثانية فتتمثل في تقدير علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (LOS) كمايلي:

$$Y_{t=\alpha+\beta X_{t+}} \varepsilon_t$$

[1] د. مصباحي محمد, **محاضرات في السلاسل الزمنية ,** كلية العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة الدكتور يحي فارس, المدية سنة 2021-2022.

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}$ مستقرة.

$$\hat{\varepsilon} = y - \hat{\alpha} - \hat{\beta} X_t \sim > I(0)$$

وفي هذه الحالة لا يمكن استخدام جداول ديكي فولر فالاختبار يتم على البواقي انطلاقا من العلاقة الساكنة وليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل إذ قام Mackinnon (1991) بمحاكاة الجداول التي تعتمد على عدد المشاهدات وعلى عدد المتغيرات المستقلة التي تظهر في العلاقة الساكنة.[1]

2- اختبار التكامل المشترك لجوها نسن:

تفضل طريقة المعقولية العظمى (Maximum Likelihood procedure)من طرف (Johansen.1988.1991) و(Johansen Juselius .1990) عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. ولا تقتصر ميزة اختبار جوها نسن على حالة المتغيرات المتعددة فحسب, بل أثبت (Gonzalo 1990 .) أن طريقة جوها نسن تفضل على طريقة أنجل قرانجر ذات الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين.

وسنحاول في هذا الإطار تطبيق طريقة (Johansen)من خلال اتباع الخطوات الأساسية لها والمتمثلة في تحديد في البداية عدد التأخيرات في نموذج شعاع الانحدار الذاتي, ثم تطبيق اختبار الأثر والقيمة العظمى للتكامل المشترك لتحديد إمكانية وجود علاقة التكامل وعدده.[2]

1.2تحديد عدد فترات الإبطاء في النموذج (باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR):

[1] بلحاج فتيحة, **ارتباط الأسواق المالية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة: تحليل قياسي وفقا لأداء مؤشرات SP500; CAC40; SSES**, خلال الفترة 1998-2015, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 3, ص 262-263.

[2] د, عرقوب نبيلة, **مطبوعة بيداغوجية, محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج Eviews**, موجهة لطلبة الماستر 2, قسم العلوم التجارية, تخصص مالية وتجارة دولية, جامعة امحمد بوقرة, بومرداس, سنة 2019-2020, ص101.

تعد مرحلة اختبار عدد فترات الإبطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقديرات هذا من جهة, ومن جهة أخرى, يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى أقل ما يمكن خاصة العينات الصغيرة لتفادي مشكلة فقدان درجات الحرية.

وسوف نقوم بتطبيق معيار Akaike : AIC وSC :schwarz ورغم وجود عدة اختبارات إحصائية في هذا الشأن وهذا لاستخرج أمثل فترة إبطاء.

2.2 اختبار القيمة الذاتية والقيمة العظمى(تحديد عدد متجهات التكامل المشترك):

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك P, يتم استخدام اختبارات (gohansen – guselius أو g–g الذي يقوم على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة Vector Auto Regressive–VAR ; K

بافتراض وجود P من المتغيرات الاقتصادية كما يلي:

$$X_t = \mu + \pi_k X_{t-1+} \dots\dots + \pi_k X_{t-k} + \varepsilon_t$$

حيث:μ :تمثل الجزء الثابت

π:تمثل مصفوفة من الدرجة t–k

لقد اقترح g–g إجراء اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك, الأول هو اختبار الأثرδ_{Trace} والثاني هو اختبار القيمة الذاتية القصوىδ_{max}

اختبار الأثر: ويتم حسابه كما يلي:

$$\delta_{Trace=} -n\sum_{t=r+1}^{p} \ln(1-\delta_t)$$

حيث n:عدد المشاهدات

δ_t : القيم الذاتية للمصفوفة

p : عدد المتغيرات

r : المصفوفة

ويمكن اختبار جوهانسن بالشكل التالي:

اختبار:

$$H_0 : r=0$$

$$H_1 : r\neq 0$$

إذا كانت رتبة المصفوفة π تساوي الصفر r=0, فهذا يعني قبول الفرضية H_0, والتي تنص على أن الاحصائية المحسوبة لاختبار الاثر أصغر من القيمة الحرجة. وإذ كان العكس, نقبل الفرضية البديلة وتمر إلى الاختبار الموالي .

اختبار :

$$H_0 : r=1$$

$$H_1 : r\neq 1$$

إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة ل(g−g), نرفض فرضية العدم ونمر إلى الاختبار الموالي.

اختبار:

$$H_0 : r=2$$

$$H_1 : r\neq 2$$

إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة ل(g−g), نرفض فرضية العدم ونمر إلى الاختبار الموالي, وهكذا.

وإذا تم رفض فرضية العدم H_0في كل مرة إلى غاية الوصول إلى الرتبةr=k−1 أي:

$$H_0 : r=k-1$$

$$H_1 : r= k$$

في هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي I(0).

ومن خلال مقارنة نسبة الامكانية للقيم المجدولة عند مستوى معنوية 1%و 5%, ويمكن تحديد عدة متجهات التكامل المشترك .

اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigen Values Test)[1]:

[1] د, عرقوب نبيلة, نفس المرجع السابق, ص106,102.

يكون هذا الاختبار مبني على الحد الأعلى للجذور المميزة Maximum Eingen value, ويسمى إحصاء الجذور المميزة بحيث يرمز له بالرمز δ_{max} ويعطى بالعلاقة التالية :

$$\delta_{max}=-\text{nln}(1-\delta_{p+1})$$

ويكون اختبار فرضية العدم التي تعتمد على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تقوم على وجود (p) من متجهات التكامل المشترك.

وللقيام بهذا الاختبار, اقترح (Johansen. 1988) خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل:

- ❖ غياب الاتجاه الخطي في السلاسل, وغياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.
- ❖ غياب الاتجاه الخطي في السلاسل, و الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.
- ❖ وجود الاتجاه الخطي في السلاسل, والحد الثابت في علاقة التكامل المشترك.
- ❖ وجود الاتجاه الخطي في السلاسل, وفي علاقة التكامل المشترك.
- ❖ وجود اتجاه عام خطي كثير الحدود (أي من الدرجة الثانية) في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

ويسمح اختبار جوها نسن بتحديد عدة علاقات التكامل المشترك ولكن لا يبين المتغيرات المتكاملة.[1]

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة الحدود:

وذلك من خلال تقدير النموذج (1) بعدد فترات الإبطاء المحددة مسبقا وفق معايير اختبار فترة الإبطاء ولجميع المتغيرات, النموذج (1):

$$\Delta Y_t = C + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \dots + \alpha_{K+1} X_{Kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \theta_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_{1-1}} \theta_{2i} \Delta X_{1t-1} + \dots + \sum_{i=0}^{q^{K-1}} \theta_{k+1i} \Delta X_{k-i} + \varepsilon_t$$

مع: ε_t حد الخطأ العشوائي, p فترة لإبطاء للمتغير التابع,q فترة لإبطاء للمتغير المستقل.

وحساب احصائية فيشر F لاختبار فرضية العدم H_0

[1] د, عرقوب نبيلة, نفس المرجع السابق, ص 107.

$$\alpha_2 = \cdots = \alpha_{k+1} = 0 = \alpha_1 : H_0$$

التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات (عدم وجود تكامل مشترك) مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك)

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \cdots \neq \alpha_{K+1} \neq 0 : H_1$$

لكن قبل تقدير النموذج ينبغي تحديد فترات الإبطاء الزمني, حيث تستخدم تقنية ARDL مجموعة من المعايير لاختيار مدد التباطؤ من أهمها معيار شوارز (SC) (Schwarz criteria)ومعيار أكايك (Aic)(Akaike criteria) وسنستعمل معيار (Aic) الذي يحدده برنامج (EVIEWS)آليا.

ويتطلب اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود القيام بأربع خطوات وهي:

- ❖ اختيار مدد الإبطاء المثلى لقيم المتغيرات في النموذج, وذلك باستخدام نموذج الانحدار غير المقيد مع وجود الحد الثابت.
- ❖ تقدير المتغيرات في حالتها الأولية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
- ❖ اختيار المعنوية المشتركة للمتغيرات المبطأة زمنيا بواسطة اختبار فيشر F.
- ❖ مقارنة قيمة فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة فيشر F المناظرة المحسوبة من قبل بيساران وآخرين, ولابد من الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى(1)I فإن المقارنة تتم مع الحدود العليا لقيم فيشر F وبالمثل إذا كانت كافة المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر(0)I فإن المقارنة تتم مع الحدود الحرجة الدنيا لإحصائية فيشر F.[1]

المطلب الثالث: منهجية التكامل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الإبطاء الموزع ARDL:

[1] حليمة عز الدين, **أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971-2016,** دراسة اقتصادية قياسية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة, في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة الجزائر 3, ص 137-138.

تعريف منهجية تقدير مقاربة الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع Distributed Lag AutoregrssiveARDL:طور كل (1996) 1995 (pesaran and shin pesaran and al).(عوضا عن دراسة التكامل وفقا لاختبار جوهانس ونماذج تصحيح الخطأ (ECM), بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل(1)I,(0)I وعدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى (2)I حيث يعطي لنا الشكل العام لنموذج(P ;q1 ;q2)ARDLفي حالة وجود متغيرين تفسيريين كما في المعادلتين التاليتين :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} \quad +\ldots+ \quad \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \cdots + \beta_{q1} X_{1t-qt} + \gamma_0 X_{2t} + \cdots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} \varepsilon_t$$

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك طور pesaran et al. 2001 كل من في المنهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة (ARDL). منهجية حديثة في نموذج (UECUM)تصحيح الخطأ غير المقيد , إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير, وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود bouns test, حيث يتم صياغة نموذج (UECUM)ضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين Y متغير تابع وX متغير مستقل ونتحصل على الصيغة التالية :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{K=0}^{q2} \gamma_K \Delta X_{2t-K} + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 X_{1t-1} + \delta_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t$$

أين تمثل من δ_1 و δ_2و δ_3معلمات علاقة طيلة المدى, بينما تمثل كل من α_iو β_iو δ_k معلمات علاقة قصيرة المدى, وتكون معلمات المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة,أما $\propto_0$, الجزء القاطع, ε_t الخطأ الحد العشوائي.

وتمتاز منهجية ARDL للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الاخرى مثل: Engel and Granger(1987) و johansen , juselius ; johansen(1988) بما يلي:

- هو لا يتطلب أن يكون السلاسل الزمنية جميعها متكاملة من نفس الدرجة I(1) أو I(0)فالشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج أو المنهجية هو ألا يكون درجة تكامل أي من الدرجة الثانية I(2).
- يعتبر هذا الأسلوب أكبر قوة نسبيا في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 30−80 مشاهد فقد لاحظ (Kremers and al 1992)أنه في حالة صفر حجم العينة, فأنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة.
- يطبق نموذج ARDL إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدة كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات وهو يقدر $(p+1)^k$ عدد من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير, حيث p هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم k وهو عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة, ويتم اختيار النموذج على معيار إحصائية مختلفة مثل :معيار Akaike أو schwarz أو Haannan. Quinn.
- تعاني النماذج التقليدية لاختيار التكامل المشترك من مشكلة الارتباط الداخلي, في حين يستطيع نموذج ARDL التميز بين المتغيرات التابعة المستقلة والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي.
- كما يستطيع نموذج ARDL تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل في آن واحد أي في معادلة واحدة بعد اخذ عدد كافي من التأخيرات المناسبة, كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة. والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

- إمكانية لتطبيق منهجية اختيار الحدود للتكامل المشترك (ARDL.bound Testing Approch to cointogration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0)أو I(1).[1]

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL.

من خلال هذا المبحث نقوم بدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر, وهذا خلال الفترة (1990_2020), حيث يتم في البداية تعريف وتقديم متغيرات الدراسة, ثم اختيار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة, ثم تقدير النموذج وتحليل النتائج من الناحية الاقتصادية والإحصائية.

المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة.

من أجل تحديد طبيعة أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر, تضمنت هذه الدراسة بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020, تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية التي عالجت هذا الموضوع, حيث تم الحصول على المعطيات من بيانات بنك الجزائر بالنسبة للمتغير (ميزان المدفوعات), وكذلك بيانات البنك الدولي بالنسبة للمتغيرات (سعر الصرف, الاستثمار الاجنبي المباشر), وستعتمد هذه الدراسة على نموذج ARDL, نظرا لإمكانيته من استخدام مزيج من المتغيرات المستقرة عند المستوى وعند الفرق الأول, ويمكن صياغة النموذج بالشكل التالي:BP= f (CH.INV)

BP: ميزان المدفوعات (مليار دولار)

CH: سعر الصرف (دينار/دولار)

INV: الاستثمار الاجنبي المباشر(%)

[1] خولة زرقاط, **أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990-2020,** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د), فرع العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة العربي التبسي, تبسة, سنة 2020-2021, ص 41-42.

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك.

1-اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

-اختبار ديكي فالور المطور للإستقرارية (ADF).

الجدول رقم 2. 1 :اختبار ديكي فولر المطور للإستقرارية (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level			
		BP	CH	INV
With Constant	t-Statistic	-1.4368	-0.9700	-2.3467
	Prob.	***0.5510***	***0.7509***	***0.1648***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6259	-3.4355	-2.7149
	Prob.	***0.7583***	***0.0702***	***0.2381***
		n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4974	3.0300	-0.6050
	Prob.	***0.1234***	***0.9989***	***0.4465***
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(BP)	d(CH)	d(INV)
With Constant	t-Statistic	-5.6895	-3.8990	-8.3765
	Prob.	***0.0001***	***0.0059***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7022	-3.7900	-8.3078
	Prob.	***0.0004***	***0.0318***	***0.0000***
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7637	-3.0514	-8.4729

	Prob.	***0.0000***	***0.0035***	***0.0000***
		***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يوضح لنا الجدول أعلاه أنه عند تطبيق اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية, أشارت النتائج أن المتغيرات bpو chو inv لم تستقر عند مستواها الأصلي إذ كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة tالحرجة وما يؤكد ذلك قيمة الاحتمال التي تفوق (0.05), مما يعني قبول فرضية العدم القائلة وجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية, وأنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها, إذ كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t المجدولة مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة, أي أنها متكاملة من الرتبة (1)I. وفقا لهذه النتائج فإن أفضل أسلوب يمكن استخدامه في التحليل وإجراء اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات هو نموذج ARDL الذي يسمح بهذا التنوع في رتب التكامل للمتغيرات.

-اختبار فيليبس- بيرون للاستقرارية (PP).

الجدول رقم 2. 2: اختبار فيليبس-بيرون للاستقرارية (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level			
		BP	CH	INV
With				
Constant	t-Statistic	-1.3926	-1.0135	-2.2503
	Prob.	***0.5725***	***0.7354***	***0.1939***
		n0	n0	n0

With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5589	-1.8158	-2.8070
	Prob.	***0.7852***	***0.6718***	***0.2058***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4606	2.2165	-1.0204
	Prob.	***0.1320***	***0.9920***	***0.2696***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(BP)	d(CH)	d(INV)
With Constant	t-Statistic	-5.6895	-3.8676	-8.6326
	Prob.	***0.0001***	***0.0063***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7066	-3.7535	-8.6194
	Prob.	***0.0003***	***0.0344***	***0.0000***
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7667	-2.9528	-8.6916
	Prob.	***0.0000***	***0.0046***	***0.0000***
		***	***	***

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

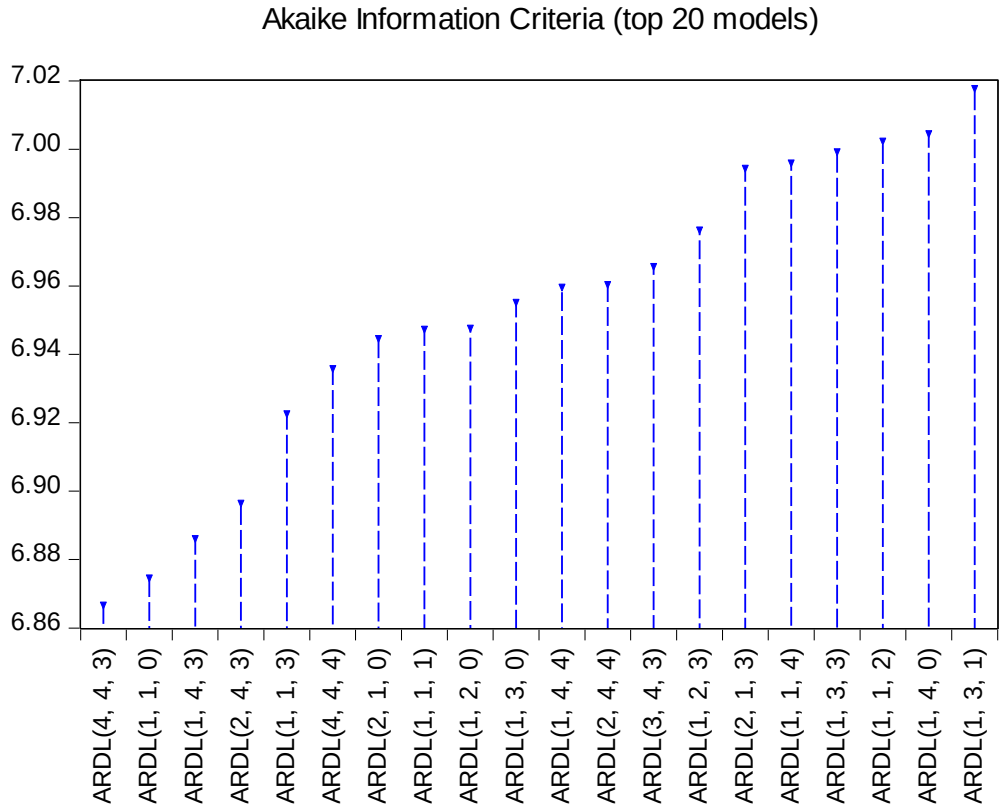
ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن كل متغيرات السلاسل الزمنية (bp و ch و inv)غير

مستقرة في المستوى الأصلي وهو ما يوافق مع اختبار ADF, أي أن هذه السلاسل مستقرة في الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة I(1).

2_اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال إجراء اختبار(ADF)و(PP) وجدنا أن الاختبارين في مستوى الاستقرارية مستقر في الفرق الأول أي متكاملة من الدرجةI(1).

-**اختبار تحديد درجة تأخير نموذجARDL** . إذن قبل اجراء اختبارARDL لا بد من تحديد درجة التأخير لهذا النموذج وفق الاعتماد على الاختبارات الإحصائي(AIC) المبنية في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: نتائج اختبار درجة التأخير حسب معيار (AIC).



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج eviews10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن درجة الاختبار المثلى حسب المعيار الموجود AIC ويتم اختيار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتيكية, حيث يقوم برنامج EVIEWS10 باختيار عدة نماذج للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة بفترات إبطاء مختلفة.

_اختبار الحدود لنموذج Bounds test: يهدف اختبار الحدود إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة, وذلك من خلال اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم 2. 3 اختبار الحدود لنموذج Bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	3.816252	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (3.2) نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة (3.816) لاختبار الحدود أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (10%), ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL:

بعدما تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل, يجب الحصول على مقدرات الأجلين الطويل والقصير لمعلمات النموذج المقدر ومعلمات تصحيح الخطأ.

1_نتائج تقدير الاجل الطويل:

الجدول رقم 2. 4:): نتائج تقدير الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(BP)

Selected Model: ARDL(4, 4, 3)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/27/23 Time: 18:07

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH	-0.332824	0.089070	-3.736650	0.0025
INV	-5.79E-10	5.19E-09	-0.111404	0.9130
C	40.27988	8.370859	4.811917	0.0003

EC = BP - (-0.3328*CH -0.0000*INV + 40.2799)

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه, يتضح أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا, حيث تشير قيمة احتمال احصائية F-Statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج (قيمة الاحتمال أقل من 0.05عند مستوى 5%).

أما من الناحية الاقتصادية فيتضح من خلال نتائج التقدير أن سعر الصرف له أثر سلبي ومعنوي على ميزان المدفوعات, حيث كلما ارتفع سعر الصرف ب 1% يؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات ب 0.33, أما تأثير الاستثمار الاجنبي على ميزان المدفوعات هو الاخير سلبي وغير معنوي لكن بنسبة ضئيلة, حيث كلما ارتفع سعر الصرف ب 1% يؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات ب**5.79E-10-**

2-نتائج تقدير معلمات الأجل القصير:

الجدول رقم 2. 5: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(BP)

Selected Model: ARDL(4, 4, 3)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/27/23 Time: 17:15

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	0.207505	0.190368	1.090022	0.2955
D(BP(-2))	-0.008872	0.186799	-0.047493	0.9628
D(BP(-3))	-0.279858	0.148929	-1.879141	0.0828
D(CH)	-1.703254	0.291669	-5.839684	0.0001
D(CH(-1))	0.092255	0.399448	0.230956	0.8209
D(CH(-2))	-0.447103	0.400374	-1.116713	0.2843
D(CH(-3))	-0.951036	0.389232	-2.443362	0.0296
D(INV)	-1.40E-09	2.52E-09	-0.554032	0.5890
D(INV(-1))	2.86E-09	2.75E-09	1.038976	0.3178
D(INV(-2))	7.46E-09	2.24E-09	3.324441	0.0055
CointEq(-1)*	-0.805341	0.185799	-4.334478	0.0008

R-squared	0.780632	Mean dependent var	-0.673333
Adjusted R-squared	0.643527	S.D. dependent var	9.711178
S.E. of regression	5.798097	Akaike info criterion	6.644503
Sum squared resid	537.8869	Schwarz criterion	7.172437
Log likelihood	-78.70080	Hannan-Quinn criter.	6.801486
Durbin-Watson stat	2.569806		

ن اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EViews10

من خلال نتائج التقدير, يتضح أن حد تصحيح الخطأ معنوي وسالب (0.8053−), أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 80.53% من اختلالات ميزان المدفوعات في الأجل الطويل. كما أشارت النتائج إلى ان تأثير سعر الصرف في الأجل القصير في ميزان المدفوعات سالب ومعنوي وبدون تأخير وموجب وغير معنوي بتأخير واحد, أما التأخيرات الأخرى سالبة وغير معنوية, أما تأثير الاستثمار الاجنبي في ميزان المدفوعات في الأجل القصير سالب وغير معنوي وبدون تأخير, وموجب وغير معنوي بتأخير واحد أما التأخير الأخر موجب ومعنوي.

المطلب الرابع: دراسة صلاحية نموذج ARDL:

لتحديد صلاحية النموذج لابد من إجراء اختبارات تتيح لنا التأكيد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط التسلسلي, ومشكلة عدم تجانس التباين, والتوزيع الطبيعي للبواقي, وفي حالة التأكيد بأن النموذج مقبول, وأن النتائج صحيحة وغير مضلة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكيد ما إذا كان هذا الأخير يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال إخلال اختبار استقرارية معلمات النموذج.

1- **اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء(Breuch-Godfrey Test)**: من بين الاختبارات المخصصة عن مشكلة الارتباط الذاتي نجد اختبار Breuch-Godfrey Serial Correlation LM Test, بحيث يستند هذا الاختبار على اختبارFicher أو اختبار مضاعف لاغرنج LM Test , وهو يسمح بالكشف عن الارتباط الذاتي برتبة أعلى من (1), ويبقى ساري المفعول في حالة وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر, ومنه يتم اختيار الفرضية الاتية:

الفرضية العدمية لغياب الارتباط الذاتي للأخطاء الواجب اختبارها هي :

$$H_0: P_1 = P_2 = \cdots = P_P = 0$$

إذن تم رفض فرضية العدم, فإن هذا يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة P=1 الجدول الأتي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 2. 6:نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.692608	Prob. F(2,11)	0.2286
Obs*R-squared	6.353803	Prob. Chi-Square(2)	0.0417

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الأخطاء, وهذا لكون قيمة احتمال F-Statistic المساوية ل0.2286 تفوق 0.05 عند مستوى5%

2-اختبار عدم ثبات الخطأ(ARCH test):

هناك عدة اختبارات للكشف عن تجانس تباين البواقي, ولقد اعتمدنا على اختبارARCH الذي يعتمد على مضاعف لاغرانجL فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 2. 7:نتائج اختبار عدم ثبات تباين الاخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.366605	Prob. F(1,24)	0.5505
Obs*R-squared	0.391181	Prob. Chi-Square(1)	0.5317

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

يشير اختبار ثبات التباين المشروط بانحدار الذاتي ARCH إلى ثبات تباين الأخطاء, حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات الأخطاء, وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال F statistic المساوية ل 0.5505 تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%

3-اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج(Ramsey Reset Test):

الجدول رقم 2. 8: نتائج اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: BP BP(−1) BP(−2) BP(−3) BP(−4) CH CH(−1) CH(−2) CH(−3) CH(−4) INV INV(−1) INV(−2) INV(−3) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.011946	12	0.9907
F-statistic	0.000143	(1, 12)	0.9907

F-test summary:

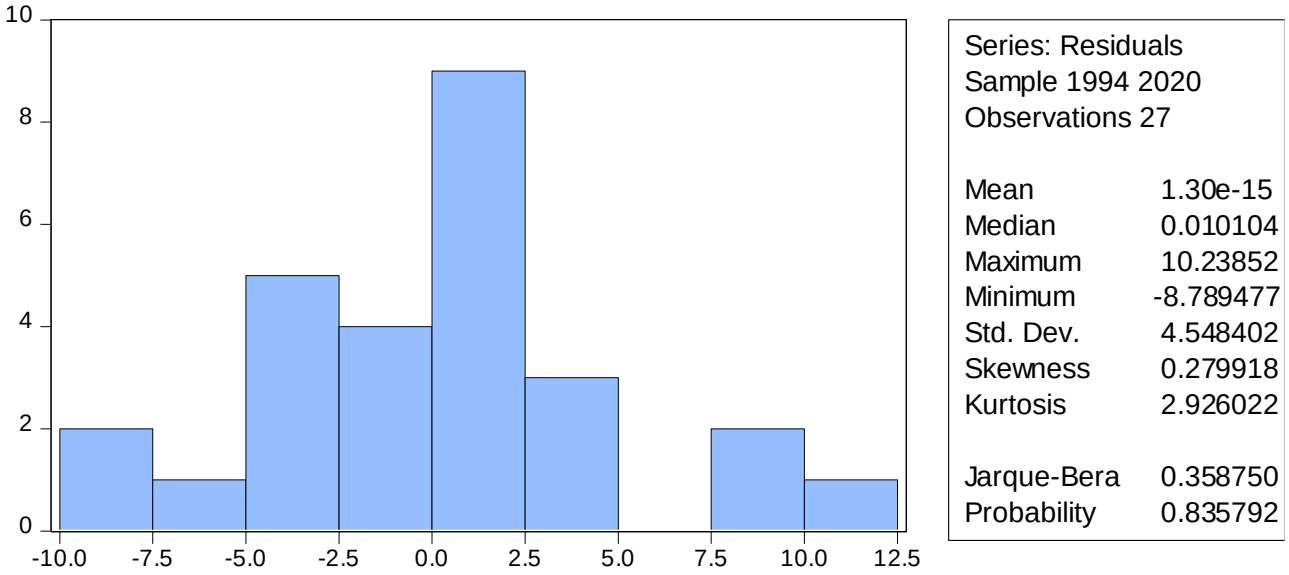
	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	0.006397	1	0.006397
Restricted SSR	537.8869	13	41.37592
Unrestricted SSR	537.8805	12	44.82338

: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال النتائج يشير اختبار Ramsey إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج حيث تم رفض فرضية العدم القائلة احتمال F-statistic المساوية ل 0.9907 والتي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

4-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque- Bera):

الشكل رقم 5: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JB)



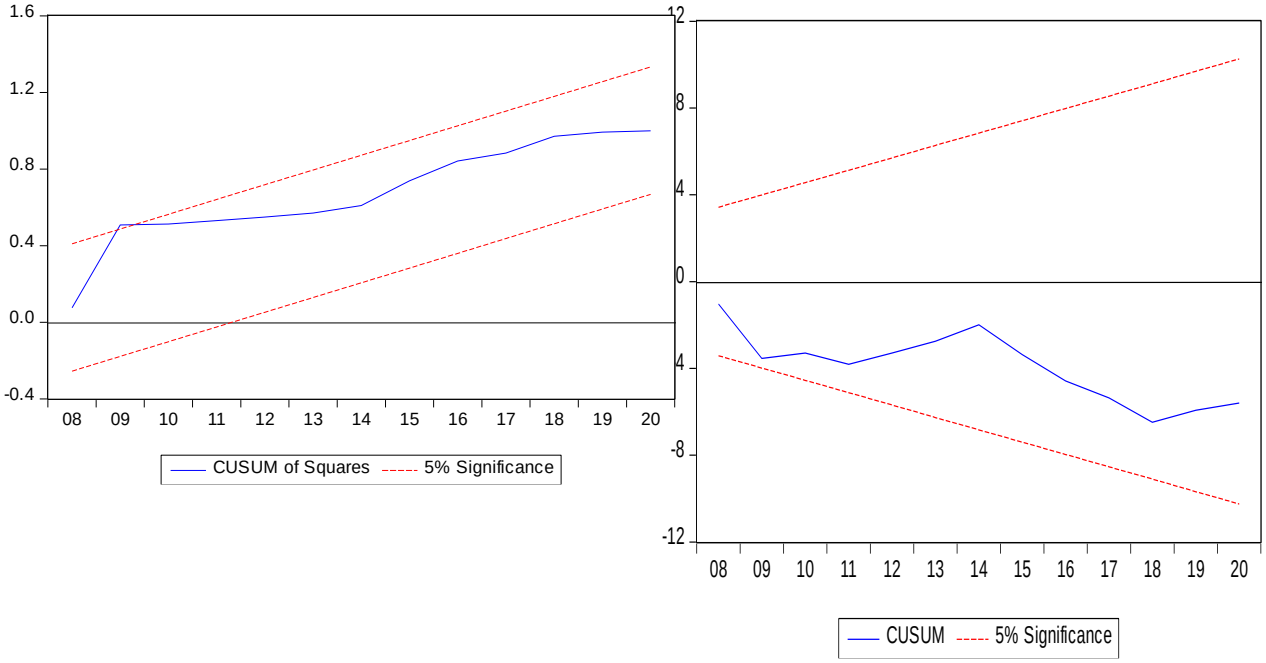
المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من الشكل أعلاه الاخطاء العشوائية للنموذج المقدرتتبع التوزيع الطبيعي, حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي, فقيمة احتمال اختبار Jarque-Bera المساوية ل 0.836 تفوق القيمة 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

5-اختبار استقرار النموذج(Stability Test):

لكي نتأكد من وجود تغيرات هيكلية النموذج, أي استقرار معلمات نموذج المقدر نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM, وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودةCUSUM. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة للنموذج ARDL إذ وقع المنحنى البياني داخل الحدود الحرجة.

الشكل رقم 6: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج (eviews10)

يتضح من خلال الشكل (6) أن النموذج المقدر مستقر هيكليا خلال الفترة محل الدراسة, حيث وقع الشكل البياني للاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%, أي أن هناك استقرارية في النموذج وانسجام مابين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير.

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية تقييمية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات (2020/1990), ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL حيث بعد تحديد متغيرات الدراسة والتي تمثلت في ميزان المدفوعات كمتغير تابع أما المتغيرات المفسرة هي (سعر الصرف, الاستثمار الاجنبي المباشر). وبعد بناء النموذج تم اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ثم اختبار التكامل المشترك باستخدام جذر الوحدة ومنهج الحدود (Bounds Test) , توصلنا بأنه توجد علاقة عكسية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع, وبعدما تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل, وعند القيام باختبار فيليبس بيرون تبين أن جميع المتغيرات مستقرة عند الدرجة الاولى.

خـــاتمة

خاتمة:

لقي موضوع أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والاقتصاديين باعتبارها أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم, كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية فقد كانت وضعية التوازنات الخارجية الجزائرية دائما وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية.

لقد كان سعينا من خلال هذه الدراسة معرفة مدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات وإيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي وباستعمال المعطيات المتحصل عليها.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود تأثير سلبي معنوي بين سعر الصرف وميزان المدفوعات حيث كلما ارتفع سعر الصرف ب1% سيؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات 0.33%, وبالتالي وجود علاقة عكسية بينهما في المدى الطويل.
- أما تأثير الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات هو الأخير سلبي وغير معنوي, حيث كلما ارتفع سعر الصرف ب1% أدى إلى انخفاض ميزان المدفوعات .
- كما توصلنا إلى أن ميزان المدفوعات لا يتأثر بسعر الصرف الجزائري في المدى القصير.
- إن النماذج التي توصلنا إليها لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة دعم القطاع الفلاحي لرفع حجم صادرات الجزائر وذلك لتعزيز المنافسة مع الدول الأخرى.
- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ربط للتجارة الخارجية.

- العمل من أجل تقليل السلع المستوردة وذلك لتحقيق اقتصاد قوي.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهناها في بحثنا إلا أننا لم نتطرق إلى جميع الجوانب, فهذا البحث لايخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- أثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الفلاحي في الجزائر.
- أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات خلال لفترة(2022/1980).

وفي الختام فإن بحثنا هذا ماهو إلى مقدمة لمن يهمه البحث في مثل هذه المواضيع إذ يمكن للباحث في هذا المجال أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو متغيرات أخرى.

قائمة
المصادر والمراجع

المراجع:

1-1الكتب:

1.تومي صالح, مبادى التحليل الاقتصادي الكلي, دار أسامة الجزائري.

2.د.حميد عبد العظيم, الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة, دار الزهر, الشرق 1998.

3. زاهر عبد الرحيم عاطف, إدارة العمليات النقدية والمالية, الطبعة الأول, دار الراية للنشر والتوزيع, الجامعة الأردنية2008.

4.شيخي محمد, طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات, الطبعة الأول, دار حامد للنشر والتوزيع, عمان الأردن.

5.سمير فخري نعمة, العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات, الطبعة العربية, دار البازوري العلمية, الأردن, عمان سنة 2011.

6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي, سعر الصرف وإدارته في الصدمات الاقتصادية, طبعة الأول, دار صفاء, عمان سنة 2001.

7. عبد الرزاق بن الزاوي, سعر الصرف الحقيقي التوازني,الطبعة العربية, دار البازوري العلمية,عمان الأردن سنة 2016.

8.عبد الكريم جبار عيساوي, التمويل الدولي, الطبعة الأول, دار صفاء, عمان, الأردن سنة 2012.

9. محمد إبراهيم, اقتصاديات النقود والبنوك, بدون طبعة, دار التعليم الجامعي, برج زهرة الأنوار ميامي الإسكندرية.

10. محمود يونس محمد, الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية, بدون طبعة, دار التعليم الجامعي, برج زهرة الأنوار ميامي الإسكندرية.

2-1 الرسائل الجامعية:

1. اميرة بو قطة, أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر-خلال الفترة 2000-2016 مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد نقدي وبنكي, جامعة محمد الصديق بن يحى, جيجل,2018/2017.

2. أويابة صالح, أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي –دراسة حالة الجزائري–خلال الفترة 2009/1990,مذ كرة شهادة الماجستير, تخصص التجارة الدولية, جامعة غرداية, سنة 2011/2010.
3. أمين غوبال, أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة قياسية لحالة الجزائر(2015/1990), مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة أكاديمي في العلوم التسيير, تخصص وتأمينات وتسير المخاطر, جامعة أم البواقي,2016/2015,ص6.
4. بن عطة محمد عبد الحكيم, تأثير تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في السودان, خلال الفترة 2015/2000, حث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد, كلية الدراسات العليا, قسم الاقتصاد, جامعة النيلين, سنة 2016.
5. بلحاج فتيحة, ارتباط الأسواق المالية في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية الراهنة–تحليل قياسي وفقا لأداء مؤشراتSSE.CAC40.SP500, خلال الفترة (2015/1998), كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير, جامعة الجزائر3, ص262–263.
6. بن هادي عبد الهادي, أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة تحليلية قياسية– لحالة الجزائر2019/1980, مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي واستشراف, جامعة بلحاج بوشعيب, عين تموشنت, سنة 2021/2020.
7. بن طرية حورية, دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري, خلال الفترة الممتدة من 2014/1970, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية وتجارة دولية, جامعة قاصدي مرباح, ورقلة, سنة2017/2016.
8. بوشعالة مليكة, أثر تخفيض سعر الصرف على ميزان التجاري –دراسة قياسية لحالة الحالة الجزائر, خلال الفترة 2019/1990, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, تخصص اقتصاد كمي, جامعة العربي بن مهيدى, أم البواقي,
9. جلابي كريمة, أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية, خلال الفترة2019/1990, مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, تخصص اقتصاد كمي, جامعة يحي فارس, المدية, سنة 2021/2020 .

10. عرقوب نبيلة, مطبوعة بيداغوجية, محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج EViews, موجهة لطلبة الماستر2, قسم العلوم التجارية, تخصص مالية وتجارة دولية, جامعة امحمد بوقرة, بومرداس, سنة2020/2019 ص101.

11. حنان لعروق, سياسة سر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر –مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص بنوك وتأمينات, جامعة منتوري, قسنطينة, سنة 2005/2004.

12. حليمة عز الدين, أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر, خلال الفترة(2016/1971),دراسة اقتصادية قياسية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد كمي, جامعة الجزائر3,ص137–183.

13. خولة زراط, أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر, خلال الفترة(2020/1990), مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر, أكاديمي(ل م د), فرع العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, العربي تبسي, تبسة, سنة2022/2021, ص41–42.

14. خيرة بركان, أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة قياسية لحالة الجزائر, خلال الفترة 2018/1970, مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة يحي فارس, المدية, سنة 2020/2019.

15. دعاس مختار, أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر, خلال الفترة 2020/1980, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, تخصص اقتصاد كمي, جامعة يحي فارس, المدية, سنة 2022/2021.

16. دوحة سلمى, أثر تقلبات سعر الصرف على التجاري وسبل علاجها , حالة الجزائر, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة, تجارة دولية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, سنة2015/2014.

17. دلامي نجية, دراسة تحليلية للعلاقات التجارة الامريكية الصينية في ظل حرب العملات, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي, جامعة حسيبة بن بوعلي, شلف, سنة 2012/2011.

18. رمضاني محمد السعيد, أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري, مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر, تخصص مالية وبنوك, جامعة الشهيد حمه لخضر, الوادي, سنة 2022.0/2021

19. سامية عمراني, تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات ليبيا, خلال الفترة 2008/1980), قدمة هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الإجازة (الماجستير) في الاقتصاد, مدرسة العلوم الإدارية والمالية الأكاديمية الليبية, فرع مصراته, دولة ليبيا.

20. شوشان زهير, تقلبات أسعار الصرف وآثاره على الميزان التجاري, –دراسة قياسية لحالة الجزائر, خلال الفترة الممتدة,(2014/1990), مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تسير, تخصص مالية وبنوك, جامعة أم البواقي,2014 /2015.

21. طلحة محمد, قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الكلية(سعر الصرف والنمو الاقتصادي) بالجزائر, خلال الفترة الممتدة(2017/1970), أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم, تخصص اقتصاد كمي, جامعة أبي بكر بقايد, تلمسان, سنة2019/2018.

22. عمراوي فضيلة, أثر بعض التغيرات الاقتصادية الكلية لسعر الصرف–دراسة قياسية – لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة(2020/1990), مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل شهادة الماستر, تخصص مالية وبنوك, جامعة ابن خلدون, تيارت, (2022/2021).

23. قليل محمد صغي, مطبوعة بيداغوجية محاضرات في تحليل السلاسل الزمنية, قسم العلوم الاقتصادية موجهة لطلبة ليسانس والماستر في العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير, جامعة مصطفى اسطنبولي, معسكر

24. منهوم بلقاسم, أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات–دراسة قياسية– لحالة الجزائر خلال الفترة (2009/1970).مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية, تخصص مالية ودولية, جامعة وهران, سنة2013/2012.

25. مصار منصف, محاولة نمذجة سلوك سعر الصرف الدولار الأروبي, دراسة قياسية–خلال الفترة(2010/2000), مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاد كمي, جامعة وهران3.

26. يونس مداني, أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر, خلال الفترة الممتدة(2015/2000), مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي, جامعة محمد بوضياف, مسيلة, 2019/2001.

27. ياسر تاج السر الحكيم, تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات–دراسة حالة الجزائر– خلال الفترة (2015/2000), بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد, كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد, جامعة النيلين.

3-1 **مجلات:**

1. بن العارية أحمد, التنبؤ بأسعار الصرف الدينار الجزائري باستخدام الشبكات الاصطناعية, مجلة الاقتصادية وإدارة الأعمال, مجلة 2, العدد6, سنة 2018.
2. بسدات كريمة, دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات, خلال الفترة (2015/1992), مجلة المالية والأسواق, أستاذ محاضر , جامعة مستغانم.
3. سليم رشيد عبود الزبيدي, أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم –دراسة تطبيقية في سوق العراق المالية, خلال الفترة (2011/2005), مجلة الإدارة والاقتصاد, المجلد2, العدد12.
4. طوال هيبة, سبا وآليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري, مجلة البناء الاقتصادي, المجلد2, العدد2, أستاذ محاضر مخير لصلاح انظام الدستوري الجزائري و متطلبات الحكم الراشد, كلية العلوم الاقتصادية التجارية, جامعة الجلفة.
5. عبد الرحمان علي الجيلالي, أنظمة أسعار الصرف وعلاقته بالتعويم, مجلة التنظيم والأمل, مجلد4, العدد3.
6. علي عبد الزهير حسن, تحليل العلاقات التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتها ونماذج وتوزيع الإبطاء, كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغدار, مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد9, العدد34, سنة2013.

ملاحق

الملحق رقم (1): البيانات المستخدمة في الدراسة

CH	INV	BP	السنوات
8.95751	334915	−0.22	1990
18.4729	1.2E+07	0.5	1991
21.8361	3E+07	0.23	1992
23.3454	1000	−0.01	1993
35.0585	1000	−4.38	1994
47.6627	1000	−6.32	1995
54.7489	2.7E+08	−2.09	1996
57.7074	2.6E+08	1.16	1997
58.739	6.1E+08	−1.74	1998
66.5739	2.9E+08	−2.38	1999
75.2598	2.8E+08	7.57	2000
77.215	1.1E+09	6.19	2001
79.6819	1.1E+09	3.65	2002
77.395	6.4E+08	7.47	2003
72.0607	8.8E+08	9.25	2004
73.2763	1.2E+09	16.94	2005
72.6466	1.8E+09	17.73	2006
69.2924	1.7E+09	29.55	2007
64.5828	2.6E+09	36.99	2008
72.6474	2.7E+09	3.86	2009
74.386	2.3E+09	15.33	2010
72.9379	2.6E+09	20.14	2011

77.536	1.5E+09	12.05	2012
79.3684	1.7E+09	0.13	2013
80.579	1.5E+09	−5.88	2014
100.691	−5E+08	−27.54	2015
109.443	1.6E+09	−26.03	2016
110.973	1.2E+09	−21.76	2017
116.594	1.5E+09	−15.82	2018
119.354	1.4E+09	−1.70E+10	2019
126.777	1.1E+09	−1.82E+10	2020

المصدر: إحصائيات الدولي(WDI).

الملحق رقم 02: اختبار جذر الوحدة

الملحق رقم 2-1: استقرارية ميزان المدفوعات

Null Hypothesis: BP has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.436792	0.5510
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP)

Method: Least Squares

Date: 05/27/23 Time: 22:48

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.163245	0.113618	-1.436792	0.1619
C	-0.283230	1.664106	-0.170200	0.8661

R-squared	0.068665	Mean dependent var	-0.599000
Adjusted R-squared	0.035403	S.D. dependent var	9.199152
S.E. of regression	9.034845	Akaike info criterion	7.304395
Sum squared resid	2285.596	Schwarz criterion	7.397808
Log likelihood	-107.5659	Hannan-Quinn criter.	7.334279
F-statistic	2.064372	Durbin-Watson stat	1.986986
Prob(F-statistic)	0.161858		

Null Hypothesis: BP has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.625918	0.7583
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP)

Method: Least Squares

Date: 05/27/23 Time: 22:51

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.188055	0.115661	-1.625918	0.1156
C	2.986416	3.473988	0.859651	0.3976
@TREND("1990")	-0.207849	0.194005	-1.071360	0.2935

R-squared	0.106643	Mean dependent var	-0.599000
Adjusted R-squared	0.040468	S.D. dependent var	9.199152
S.E. of regression	9.011092	Akaike info criterion	7.329429
Sum squared resid	2192.394	Schwarz criterion	7.469549
Log likelihood	-106.9414	Hannan-Quinn criter.	7.374255
F-statistic	1.611541	Durbin-Watson stat	2.020281
Prob(F-statistic)	0.218191		

Null Hypothesis: BP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.497449	0.1234
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP)

Method: Least Squares

Date: 05/27/23 Time: 22:52

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.165799	0.110721	-1.497449	0.1451

R-squared	0.067702	Mean dependent var	-0.599000
Adjusted R-squared	0.067702	S.D. dependent var	9.199152
S.E. of regression	8.882297	Akaike info criterion	7.238762
Sum squared resid	2287.961	Schwarz criterion	7.285469
Log likelihood	-107.5814	Hannan-Quinn criter.	7.253704
Durbin-Watson stat	1.979869		

الملحق رقم 2-2: استقرارية ميزان المدفوعات للفرق الأول BP

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.689530	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/27/23 Time: 22:53

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.090327	0.191637	-5.689530	0.0000
C	-0.695315	1.765788	-0.393770	0.6968

R-squared	0.545231	Mean dependent var	-0.081724
Adjusted R-squared	0.528387	S.D. dependent var	13.82081
S.E. of regression	9.491310	Akaike info criterion	7.405102
Sum squared resid	2432.294	Schwarz criterion	7.499399
Log likelihood	-105.3740	Hannan-Quinn criter.	7.434635
F-statistic	32.37075	Durbin-Watson stat	2.031058
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.702153	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/27/23 Time: 22:54

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.111449	0.194917	-5.702153	0.0000
C	1.971778	3.848666	0.512328	0.6127
@TREND("1990")	-0.167436	0.214263	-0.781450	0.4416

R-squared	0.555667	Mean dependent var	-0.081724
Adjusted R-squared	0.521487	S.D. dependent var	13.82081
S.E. of regression	9.560490	Akaike info criterion	7.450852
Sum squared resid	2376.477	Schwarz criterion	7.592297
Log likelihood	-105.0374	Hannan-Quinn criter.	7.495151
F-statistic	16.25732	Durbin-Watson stat	2.044077
Prob(F-statistic)	0.000026		

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.763707	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(BP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/27/23 Time: 22:55

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.085718	0.188372	-5.763707	0.0000

R-squared	0.542619	Mean dependent var	-0.081724
Adjusted R-squared	0.542619	S.D. dependent var	13.82081
S.E. of regression	9.347005	Akaike info criterion	7.341863
Sum squared resid	2446.262	Schwarz criterion	7.389011
Log likelihood	-105.4570	Hannan-Quinn criter.	7.356629
Durbin-Watson stat	2.027097		

الملحق رقم(3.2):استقرارية سعر الصرف CH

Null Hypothesis: CH has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.970024	0.7509
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:10

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.035850	0.036957	-0.970024	0.3403
C	6.399758	2.741971	2.333999	0.0270

R-squared	0.032513	Mean dependent var	3.927310
Adjusted R-squared	-0.002040	S.D. dependent var	5.530857
S.E. of regression	5.536497	Akaike info criterion	6.324941
Sum squared resid	858.2782	Schwarz criterion	6.418354
Log likelihood	-92.87412	Hannan-Quinn criter.	6.354825
F-statistic	0.940947	Durbin-Watson stat	1.371552
Prob(F-statistic)	0.340340		

Null Hypothesis: CH has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.435492	0.0702
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:22

Sample (adjusted): 1997 2020

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.500378	0.145650	-3.435492	0.0037
D(CH(-1))	0.383800	0.187468	2.047279	0.0586
D(CH(-2))	-0.032023	0.201125	-0.159220	0.8756
D(CH(-3))	0.400422	0.191024	2.096188	0.0534
D(CH(-4))	0.193753	0.217109	0.892424	0.3863
D(CH(-5))	0.407287	0.192676	2.113848	0.0517
D(CH(-6))	0.632429	0.256063	2.469812	0.0260
C	8.301148	4.935600	1.681892	0.1133
@TREND("1990")	1.519416	0.381646	3.981221	0.0012

R-squared	0.619563	Mean dependent var	3.001161
Adjusted R-squared	0.416663	S.D. dependent var	5.450400

S.E. of regression	4.162823	Akaike info criterion	5.970260
Sum squared resid	259.9364	Schwarz criterion	6.412031
Log likelihood	-62.64312	Hannan-Quinn criter.	6.087462
F-statistic	3.053544	Durbin-Watson stat	2.131559
Prob(F-statistic)	0.029799		

Null Hypothesis: CH has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.029967	0.9989
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:23

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	0.044334	0.014632	3.029967	0.0051

R-squared	-0.155717	Mean dependent var	3.927310
Adjusted R-squared	-0.155717	S.D. dependent var	5.530857
S.E. of regression	5.945908	Akaike info criterion	6.436049
Sum squared resid	1025.261	Schwarz criterion	6.482755
Log likelihood	-95.54073	Hannan-Quinn criter.	6.450991
Durbin-Watson stat	1.247255		

الملحق رقم(4.2) استقرارية سعر الصرف الفرق الأولCH

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.898984	0.0059
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH,2)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:26

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.709020	0.181847	-3.898984	0.0006
C	2.626927	1.215059	2.161974	0.0396

R-squared	0.360221	Mean dependent var	-0.072142
Adjusted R-squared	0.336526	S.D. dependent var	6.601906
S.E. of regression	5.377512	Akaike info criterion	6.268801
um squared resid	780.7762	Schwarz criterion	6.363097
Log likelihood	-88.89761	Hannan-Quinn criter.	6.298333
F-statistic	15.20208	Durbin-Watson stat	1.877041
Prob(F-statistic)	0.000578		

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.790000	0.0318
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH,2)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:27

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.706230	0.186340	-3.790000	0.0008
C	2.345873	2.380737	0.985356	0.3335
@TREND("1990")	0.016902	0.122302	0.138199	0.8911

R-squared	0.360691	Mean dependent var	-0.072142
Adjusted R-squared	0.311513	S.D. dependent var	6.601906
S.E. of regression	5.477939	Akaike info criterion	6.337032
Sum squared resid	780.2031	Schwarz criterion	6.478476
Log likelihood	-88.88696	Hannan-Quinn criter.	6.381331
F-statistic	7.334445	Durbin-Watson stat	1.882904
Prob(F-statistic)	0.002980		

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.051449	0.0035
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH,2)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:29

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.485033	0.158952	-3.051449	0.0049

R-squared	0.249465	Mean dependent var	-0.072142
Adjusted R-squared	0.249465	S.D. dependent var	6.601906
S.E. of regression	5.719456	Akaike info criterion	6.359499
Sum squared resid	915.9411	Schwarz criterion	6.406647
Log likelihood	-91.21273	Hannan-Quinn criter.	6.374265
Durbin-Watson stat	1.988733		

الملحق رقم(5.2): استقرارية الاستثمار الاجنبي المباشر (INV)

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.346670	0.1648
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:59

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.304892	0.129926	-2.346670	0.0262
C	3.46E+08	1.75E+08	1.980791	0.0575

R-squared	0.164350	Mean dependent var	38119442
Adjusted R-squared	0.134506	S.D. dependent var	6.78E+08
S.E. of regression	6.31E+08	Akaike info criterion	43.42843
Sum squared resid	1.12E+19	Schwarz criterion	43.52184
Log likelihood	-649.4264	Hannan-Quinn criter.	43.45831
F-statistic	5.506861	Durbin-Watson stat	2.511061
Prob(F-statistic)	0.026247		

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.714886	0.2381
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 15:07

Sample (adjusted): 1991 2020

Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.451569	0.166331	-2.714886	0.0114
C	1.29E+08	2.33E+08	0.555906	0.5829
@TREND("1990")	23505657	17044415	1.379083	0.1792

R-squared	0.219340	Mean dependent var	38119442
Adjusted R-squared	0.161513	S.D. dependent var	6.78E+08
S.E. of regression	6.21E+08	Akaike info criterion	43.42702
Sum squared resid	1.04E+19	Schwarz criterion	43.56714
Log likelihood	-648.4054	Hannan-Quinn criter.	43.47185
F-statistic	3.793052	Durbin-Watson stat	2.288832
Prob(F-statistic)	0.035338		

Null Hypothesis: INV has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.604968	0.4465
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 15:08

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.053867	0.089041	-0.604968	0.5503
D(INV(-1))	-0.410139	0.179391	-2.286284	0.0303

R-squared	0.201749	Mean dependent var	39044120
Adjusted R-squared	0.172184	S.D. dependent var	6.90E+08
S.E. of regression	6.28E+08	Akaike info criterion	43.42108
Sum squared resid	1.07E+19	Schwarz criterion	43.51538
Log likelihood	-627.6057	Hannan-Quinn criter.	43.45062
Durbin-Watson stat	2.100481		

الملحق رقم(6.2): استقرارية الاستثمار الاجنبي في الفرق الاول(I NV)

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.376514	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV,2)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 15:12

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-1.447172	0.172765	-8.376514	0.0000
C	60336692	1.17E+08	0.515002	0.6107

R-squared	0.722125	Mean dependent var	-8571919.
Adjusted R-squared	0.711833	S.D. dependent var	1.17E+09
S.E. of regression	6.29E+08	Akaike info criterion	43.42477
Sum squared resid	1.07E+19	Schwarz criterion	43.51907
Log likelihood	-627.6592	Hannan-Quinn criter.	43.45430
F-statistic	70.16598	Durbin-Watson stat	2.136771
Prob(F-statistic)	0.000000		

ull Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.307827	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV,2)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 15:13

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-1.453690	0.174978	-8.307827	0.0000
C	2.06E+08	2.56E+08	0.803790	0.4288
@TREND("1990")	-9065709.	14147435	-0.640802	0.5273

R-squared	0.726445	Mean dependent var	-8571919.
Adjusted R-squared	0.705403	S.D. dependent var	1.17E+09
S.E. of regression	6.36E+08	Akaike info criterion	43.47807
Sum squared resid	1.05E+19	Schwarz criterion	43.61951
Log likelihood	-627.4320	Hannan-Quinn criter.	43.52237
F-statistic	34.52249	Durbin-Watson stat	2.159376
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.472900	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INV,2)

Method: Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 15:15

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-1.440925	0.170063	-8.472900	0.0000

R-squared	0.719395	Mean dependent var	-8571919.
Adjusted R-squared	0.719395	S.D. dependent var	1.17E+09
S.E. of regression	6.21E+08	Akaike info criterion	43.36558
Sum squared resid	1.08E+19	Schwarz criterion	43.41273
Log likelihood	-627.8009	Hannan-Quinn criter.	43.38035
Durbin-Watson stat	2.126403		

الملحق رقم 1.3: نتائج استقرارية السلسلة في المستوى والفرق الأول (PP)

			UNIT ROOT TEST TABLE (PP)	
	At Level			
		BP	CH	INV
With Constant	t-Statistic	-1.3926	-1.0135	-2.2503
	Prob.	***0.5725***	***0.7354***	***0.1939***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5589	-1.8158	-2.8070
	Prob.	***0.7852***	***0.6718***	***0.2058***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4606	2.2165	-1.0204
	Prob.	***0.1320***	***0.9920***	***0.2696***
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(BP)	d(CH)	d(INV)
With Constant	t-Statistic	-5.6895	-3.8676	-8.6326
	Prob.	***0.0001***	***0.0063***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.7066	-3.7535	-8.6194
	Prob.	***0.0003***	***0.0344***	***0.0000***
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7667	-2.9528	-8.6916
	Prob.	***0.0000***	***0.0046***	***0.0000***
		***	***	***

الملحق 2.3: تائج استقرارية السلسلة في المستوى والفرق الأول.

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		BP	CH	INV
With Constant	t-Statistic	-1.4368	-0.9700	-2.3467
	Prob.	***0.5510***	***0.7509***	***0.1648***
		n0	n0	n0
With Constant &				
Trend	t-Statistic	-1.6259	-3.4355	-2.7149
	Prob.	***0.7583***	***0.0702***	***0.2381***
		n0	*	n0
Without Constant				
& Trend	t-Statistic	-1.4974	3.0300	-0.6050
	Prob.	***0.1234***	***0.9989***	***0.4465***
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(BP)	d(CH)	d(INV)
With Constant	t-Statistic	-5.6895	-3.8990	-8.3765
	Prob.	***0.0001***	***0.0059***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant &				
Trend	t-Statistic	-5.7022	-3.7900	-8.3078
	Prob.	***0.0004***	***0.0318***	***0.0000***
		***	**	***
Without Constant				
& Trend	t-Statistic	-5.7637	-3.0514	-8.4729
	Prob.	***0.0000***	***0.0035***	***0.0000***
		***	***	***

الملحق رقم(4): تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: BP

Method: ARDL

Date: 05/28/23 Time: 17:09

Sample (adjusted): 1994 2020

Included observations: 27 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): CH INV

Fixed regressors: C

Number of models evalulated: 100

Selected Model: ARDL(4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BP(-1)	0.402165	0.237488	1.693409	0.1142
BP(-2)	-0.216377	0.254009	-0.851847	0.4097
BP(-3)	-0.270986	0.269372	-1.005991	0.3328
BP(-4)	0.279858	0.178533	1.567541	0.1410
CH	-1.703254	0.350375	-4.861230	0.0003
CH(-1)	1.527472	0.629464	2.426623	0.0305
CH(-2)	-0.539358	0.745092	-0.723881	0.4820
CH(-3)	-0.503933	0.718348	-0.701517	0.4953
CH(-4)	0.951036	0.442512	2.149178	0.0510
INV	-1.40E-09	3.05E-09	-0.458132	0.6544
INV(-1)	3.79E-09	3.28E-09	1.154822	0.2690
INV(-2)	4.59E-09	3.33E-09	1.378020	0.1915
INV(-3)	-7.46E-09	2.64E-09	-2.821243	0.0144
C	32.43902	10.60870	3.057775	0.0092

R-squared	0.919824	Mean dependent var	1.457037
Adjusted R-squared	0.839649	S.D. dependent var	16.06340
S.E. of regression	6.432411	Akaike info criterion	6.866726

Sum squared resid	537.8869	Schwarz criterion	7.538641
Log likelihood	-78.70080	Hannan-Quinn criter.	7.066521
F-statistic	11.47260	Durbin-Watson stat	2.569806
Prob(F-statistic)	0.000045		

الملحق رقم(5): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.816252	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

الملحق رقم (6): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير والطويل

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(BP)

Selected Model: ARDL(4, 4, 3)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/28/23 Time: 17:31

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	0.207505	0.190368	1.090022	0.2955
D(BP(-2))	-0.008872	0.186799	-0.047493	0.9628
D(BP(-3))	-0.279858	0.148929	-1.879141	0.0828
D(CH)	-1.703254	0.291669	-5.839684	0.0001
D(CH(-1))	0.092255	0.399448	0.230956	0.8209
D(CH(-2))	-0.447103	0.400374	-1.116713	0.2843
D(CH(-3))	-0.951036	0.389232	-2.443362	0.0296
D(INV)	-1.40E-09	2.52E-09	-0.554032	0.5890
D(INV(-1))	2.86E-09	2.75E-09	1.038976	0.3178
D(INV(-2))	7.46E-09	2.24E-09	3.324441	0.0055
CointEq(-1)*	-0.805341	0.185799	-4.334478	0.0008

R-squared	0.780632	Mean dependent var	-0.673333
Adjusted R-squared	0.643527	S.D. dependent var	9.711178
S.E. of regression	5.798097	Akaike info criterion	6.644503
Sum squared resid	537.8869	Schwarz criterion	7.172437
Log likelihood	-78.70080	Hannan-Quinn criter.	6.801486
Durbin-Watson stat	2.569806		

الملحق رقم (7): دراسة صلاحية النموذج

الملحق رقم (1.7): اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.692608	Prob. F(2,11)	0.2286
Obs*R-squared	6.353803	Prob. Chi-Square(2)	0.0417

الملحق رقم (2.7): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.366605	Prob. F(1,24)	0.5505
Obs*R-squared	0.391181	Prob. Chi-Square(1)	0.5317

م

الملحق رقم(3.7): اختبار ملائمة الشكل الدالي

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: BP BP(-1) BP(-2) BP(-3) BP(-4) CH CH(-1) CH(-2) CH(-3)

CH(-4) INV INV(-1) INV(-2) INV(-3) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.011946	12	0.9907
F-statistic	0.000143	(1, 12)	0.9907

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.006397	1	0.006397
Restricted SSR	537.8869	13	41.37592
Unrestricted SSR	537.8805	12	44.82338